الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين أداء المالي للمؤسسات

-دراسة ميدانية على مكاتب محافظي الحسابات -ولاية الوادي-

من إعداد الطلبة:

- عبير وادي
- إخلاص علال
- حمزة سعداني

اشراف الأستاذ :

د. محمد فيصل مايدة

لجنة المناقشة

د. محمد البشير بن عمر	أستاذ محاضر أ.	رئيسا	جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي
أ.د. محمد فيصل مايدة	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي
د.لطيفة بكوش	أستاذ محاضر ب.	مناقشا	جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي

الموسم الجامعي: 2025/2024

إهداء

" وآخرُ دَعْوَاهُم أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين"

اليوم... أقف وانا احمل بين يدي ثمار أعوام من السعي، ومشاعر لا توصف ليال سهر، وأيام مضت بين تعب وأمل.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها بفضل الله أولا واخيرا.

أما بعد...

وإن كان من شكر واجب، فأول الامتنان لأهلي، لأمي التي كانت سندي في كل خطوة ولأبي الذي زرع فيني القوة.

ولأخوتي الذين كانوا النور حين تعتم الدروب (مريم، صبرين، اميرة، عمار، محمد، يسرى، امجد)

وشكر خاص لرفقاء الدرب شمس الدين و شيماء

ولأساتذتي، ومشرفي، وكل من كان له أثر في رحلتي "شكرا لأنكم كنتم النور الذي نقتدي به"

وأخيرا، استودعت التعب فرحًا لا يُنسى.

عبير وادي

اهداء

قال الله تعالى "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" التوبة 105

اهدي هذا العمل الى أبي الغال ي (بلقاسم) الذي كان ولازال مصدر قوتي والهامي، والذي علمني قيمة العمل والجد.

إلى أمي الحبيبة (سميرة) التي ضحت بالكثير من اجل سعادتي ونجاحي، وكانت دائما المثل الاعلى في الحب والعطاء.

الى اخوتي الاعزاء (يسرى، صبرين، محمد، نوفل، صهيب) الذين كانوا لي السند في كل مرحلة والذين اضاءوا حياتي بالأمل والتفاؤل.

الى حبيبة قلوبنا الصغيرة (منار)، حفيدتنا الاولى وجودك زاد دنيتنا دفء وأضفت على الرحلة طعما أجمل.

الى أصدقائي الاحباء، الذين كانوا معي في كل لحظة من هذه الرحلة ، بكل ما قدموه من دعم معنوي وتشجيع فهم الاوفياء الذين لا يمكن ام انساهم.

وأخيرا، الى كل من قرأ هذا العمل أسأل الله ان يبارك في أعماركم وأعمالكم، أن يمنحكم الخير والبركة في كل خطوة من حياتكم.

اخلاص علال

شكر وعرفان

إن الحمد والشكر لله الذي أعاننا على
انجاز هذا العمل ويسر لنا أمورنا وأمدنا
بالصبر والعزيمة من عنده

في البداية نتقدم بعظيم الامتنان والشكر
الجزيل الى الأستاذ المشرف الدكتور **محمد فيصل**
مايدة على إرشاده وتوجيهاته القيمة طيلة فترة
البحث وحرصه الشديد على إتمام هذا العمل
في أحسن صورة والى الأساتذة والزملاء بكلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم والتسيير

كما لا يفوتنا أن نشكر كل الطاقم
الإداري للكلية بجامعة الوادي .

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة معايير التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسات وهذا من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من المؤسسات بولاية الوادي، من خلال تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المالية، وضمان موثوقية التقارير المحاسبية، وتكتسي هذه المعايير أهمية بالغة في دعم فعالية عمليات التدقيق، خاصة في ضل بيئة اقتصادية تتطلب دقة عالية وامتثالا للمعايير المعترف بها دوليا.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى أن اعتماد المعايير الجزائرية للتدقيق يساهم إيجابيا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، من خلال دعم آليات الرقابة الداخلية، وتوفير أدلة كافية وموثوقة تساعد المدقق في اصدار رأي مهني دقيق وموضوعي.

الكلمات الافتتاحية: معايير التدقيق الجزائرية، الأداء المالي، شفافية المعلومات، مصداقية القوائم المالية.

Abstract:

This study aimed to distinguish the extent to which the unification standards contribute to improving performance in an integrated manner, and this is through a field study to demonstrate the creativity of the valley, by enhancing the credibility and transparency of financial information, reliably known as the accounting report, and this is why we decided to support the effectiveness of auditing operations, especially in light of the high functional efficiency of distinguished obligations and recognition recognized by Sharia.

This study concluded that adopting Algerian auditing standards contributes positively to improving the financial performance of institutions, by supporting internal control mechanisms and providing sufficient and reliable evidence that helps the auditor issue an accurate and objective professional opinion.

Keywords: Algerian auditing standards, financial performance, information transparency, reliability of financial statements.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وعرفان

الملخص

فهرس الجداول :

فهرس الأشكال

مقدمة: 2

الفصل الأول: أدبيات النظرية

تمهيد: 7

المبحث الأول: عموميات حول معايير التدقيق الدولية والجزائرية..... 8

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور التدقيق..... 8

المبحث الثاني: الأداء المالي..... 25

المطلب الأول : ماهية الأداء المالي : 25

المطلب الثاني: أسس تقييم الأداء المالي..... 28

المطلب الثالث : دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين الاداء المالي للمؤسسات..... 34

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 37

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية..... 37

المطلب الثاني: نقد الدراسات السابقة:..... 38

المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة..... 39

خلاصة الفصل الأول: 40

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة 42

المطلب الأول: طريقة الدراسة 42

الفرع الأول: مجتمع الدراسة و العينة 42

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها 43

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات 43
الفرع الرابع: ثبات وصدق أداة الاستبيان 44
المطلب الثاني: أدوات الدراسة 46
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس وتقييم متغيرات الدراسة 46
الفرع الثاني: البرمجيات الإحصائية المستخدمة 46
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها 47
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة 47
الفرع الأول: المتغيرات الديمغرافية 47
الفرع الثاني: الاتجاه العام لآراء المستجوبين 52
الفرع الثالث: عرض ومناقشة نتائج الفرضيات الفرعية 57
الخاتمة 60
قائمة المراجع 63

فهرس الجداول :

جدول رقم 1 : التطور التاريخي للتدقيق 8
جدول رقم 2 : التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي 12
جدول رقم 3: ملخص لمضمون معايير التدقيق الجزائرية 17
جدول رقم 4: مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي 211 24
جدول رقم 5: تحديد العينة المستهدفة 42
جدول رقم 6 : مقياس ليكارت الثلاثي 43
جدول رقم 7 : معامل الثبات قبل التصحيح 44
جدول رقم 8 : يوضح تحليل ثبات متغير المحور الثالث (أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء) 44
جدول رقم 9 : معامل الثبات بعد التصحيح 45
جدول رقم 10 : توزيع العينة حسب الجنس 47
جدول رقم 11 :توزيع العينة حسب العمر 48
جدول رقم 12 :توزيع العينة حسب المؤهل العلمي 50
جدول رقم 13: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية 52
جدول رقم 14 : تقييم مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية من وجهة نظر الموظفين 53
جدول رقم 15: تقييم العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتحسين الأداء المالي من وجهة نظر الموظفين 54
جدول رقم 16 : تقييم أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء من وجهة نظر الموظفين 56

فهرس الأشكال

الشكل رقم 1 : ما تشمله عملية التدقيق..... 10
الشكل رقم 2 : تركيبة أفراد العينة حسب الجنس..... 48
الشكل رقم 3 : تركيبة أفراد العينة حسب العمر..... 49
الشكل رقم 4: تركيبة أفراد العينة حسب المؤهل العلمي 50
الشكل رقم 5 : تركيبة أفراد العينة حسب المركز الوظيفي 51
الشكل رقم 6: تركيبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية..... 52

مقدمة

مقدمة:

تعد معايير التدقيق من الأدوات التي تساهم في تعزيز جودة الأداء المالي للمؤسسات، حيث تمكن من تقييم مدى التزام هذه الاخيرة بالممارسات المحاسبية السليمة والرقابة الداخلية الفعالة. وفي الجزائر سعت الهيئات المختصة الى تطوير إطار من معايير التدقيق يتماشى مع المعايير الدولية ويأخذ في الاعتبار خصوصيات البيئة الاقتصادية المحلية.

حيث يلعب التدقيق دورا كبيرا في حماية حقوق الأطراف ذات المصالح (مساهمين_ دائنين_ مصلحة الضرائب... إلخ) ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن في مجال علاقتها الاقتصادية وتوسع نطاق مبادلاتها التجارية، ظهرت مبادئ وفروض جديدة في شكل معايير تنظم وتوحد عمل مهنة التدقيق لما تحتويه من مبادئ أساسية وإرشادات مختلفة من شأنها تسهيل عمل المدقق، وبما أن الهدف الأساسي للمدقق هو إعطاء المصداقية للقوائم المالية ثم إصدار مجموعة من المعايير التي من شأنها ضبط قواعد وإعداد وتقديم تقارير المدقق، أولى مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية التابع للاتحاد الدولي للمحاسبة اهتماما كبيرا الى كيفية إعداد هذا التقرير، ونجد الجزائر من بين الدول التي بادرت بتحديث مهنة التدقيق وذلك بإصدار معايير التدقيق الجزائرية تسعى الى تحسين واقع الممارسة المهنية في الجزائر ورفع أداء مستوى المهنيين، مما سيساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

إن تطبيق هذه المعايير يساهم بشكل مباشر في تحسين الشفافية وتعزيز ثقة الاطراف المعنية وكشف نقاط الضعف المالية مما يؤدي الى اتخاذ قرارات رشيدة تعزز من كفاءة واستدامة الأداء المالي للمؤسسات.

1) إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية وهي: ما مدى مساهمة معايير التدقيق المطبقة في الجزائر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؟

من أجل الاجابة على اشكالية الدراسة، يمكن طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

– ما مدى فعالية معايير التدقيق في تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية وتوجيه القرارات المالية؟

_ ما هو أثر تطبيق معايير التدقيق في تحسين الأداء المالي؟

2) فرضيات الدراسة

_ تطبيق معايير التدقيق يؤدي الى تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية.

_ الالتزام بمعايير التدقيق يعزز الشفافية والافصاح المالي ويزيد من ثقة الشركاء والمستثمرين.

_ معايير التدقيق تساهم في تحسين الأداء المالي.

3) أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الجوانب المهمة لعملية التدقيق ودورها في تحسين الأداء المالي ومحاولة تحديد معايير تقييم الأداء والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.

4) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية من خلال النقط التالية:

– التعرف أكثر على معايير التدقيق الدولية والجزائرية.

– إبراز مدى مساهمة معايير التدقيق في تحسين الاداء المالي.

– تحديد التحديات التي تواجه تطبيق معايير التدقيق في البيئة الجزائرية.

5) أسباب اختيار الموضوع

– الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع.

– الصلة التي تربط هذا الموضوع والتخصص الذي ندرسه.

_ أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات.

6) حدود الدراسة

حددت دراسة هذا الموضوع في إطار مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني فقد تم توزيع مجموعة من الاستبيانات على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والموظفين في ولاية الوادي، أما الإطار الزماني فقد اقتصر على سنة2025 لشهر ماي.

7) منهج الدراسة

لقد اعتمدنا في معالجة اشكاليتنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل التعرف على المفاهيم العامة لمعايير التدقيق وتقييم الأداء المالي، كما تم استخدام منهج دراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبيان وتوزيعه على عينة محددة.

09) صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة وقلة الدراسات الحديثة.
- ضعف تجاوب بعض العينات في حال استخدام المقابلات.
- الاختلاف في تطبيق المعايير

10) هيكل الدراسة

على ضوء الفروض والاهداف الاساسية للدراسة، تم تقسيم الدراسة بعد المقدمة الى فصلين وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري حيث قسم الى ثلاث مباحث وهي على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول معايير التدقيق الدولية والجزائرية.

المبحث الثاني: الأداء المالي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي حيث قسم الى أربع مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مكونات ومنهجية الدراسة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الرابع: اختيار فرضيات الدراسة على اساس الاستبيان.

وفي الاخير تم الخروج بخاتمة وتتضمن أهم النتائج المتوصل اليها، وعلى أثرها وضع مجموعة من الاقتراحات نراها مناسبة اضافة الى ذلك من أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع تم وضع آفاق للدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

تمهيد:

تعد مهنة التدقيق مهنة جد مطلوبة في الوقت الحالي وهي من المهن التي تعرف تطورا واضحا وهذا في ظل تزايد اقتصاديات الدول العالمية كانت أو عربية، وباعتبار التدقيق يسعى الى التحقق من صحة البيانات المحاسبية المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع به ونستطيع معرفة الصورة الحقيقية لأي عمل منجز، كما أن هذه المهنة وبعد التطور الذي عرفته اصبح لابد من تطوير الأساليب المستخدمة من المدقق لمواكبة مفردات هذا التطور، ومنه تم اصدار معايير تدقيق دولية لتطبيقها والعمل بها اثناء القيام بعملية التدقيق، واستوجب هذا قيام العديد من الدول في التعديل في هذه المعايير لكي تصبح مؤسساتها الاقتصادية قادرة على الدخول في مضمار المنافسة في ظل الاقتصاد العالم الحر، وباعتبار الجزائر كغيرها من الدول سمت للاهتمام بالتدقيق مما نجم عنه إصدارها لمجموعة قوانين تنظمها وفق لمعايير التدقيق الخاصة بها.

المبحث الأول: عموميات حول معايير التدقيق الدولية والجزائرية.

مهنة التدقيق المحاسبي قد تطور بشكل كبير جدا عبر التاريخ والعصور، متأثرة بمختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك للحاجة المتعطشة للشفافية والموثوقية في المعلومات المالية من أجل اتخاذ القرارات المفيدة، سنتطرق في هذا المبحث الى التطور التاريخي للتدقيق، مفهومه، أنواعه، أهدافه وأهميته.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور التدقيق

ان تدقيق الحسابات هو "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع قيد التدقيق فحصا انتقاديا منضما من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل، وإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية للمشروع في نهاية فترة زمنية محددة ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج أعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة.

جدول رقم 1 : التطور التاريخي للتدقيق

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل المسيح الى 1700م	الملك امبراطور الكنيسة، الحكومة	رجل الدين كاتب	معاقبة السارق على اختلاس الأموال حماية الاموال
من 1700 الى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعليه حماية الاصول
من 1850 الى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة او قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 الى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة والمراجعة	تجنب الغش والأخطاء الشهادة على مصداقية القائم المالية التاريخية
من 1940 الى 1970	الحكومة البنوك، المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 الى 1990	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة

ابتداءا من 1990	الحكومة هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة الاستشارة	الشهادة على الصورة السابقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ضل احترام المعايير ضد الغش المالي

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 07.

أولا: تعريف التدقيق

لقد تعددت المصادر التي تطرقت الى تعريف التدقيق نذكر منها ما يلي:

Mening of auditingتعريف الأول للتدقيق:

يستمع، حيث أنه Tohear والتي تعني Audir كلمة تدقيق مشتقة من اللفة اللاتينية من كلمة

في العصور القديمة كان صاحب العمل(المالك) عندما يشك في وجود خيانة يعين شخص للتحقيق من الحسابات.

تعريف الثاني للتدقيق: هو فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقيق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة، لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.[1]

تعريف الثالث للتدقيق: فحص منتظم ومستقبل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية (المالية والغير المالية) لأي منشأة وأن يقوم بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره.[2]

تعريف الرابع للتدقيق: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا منظما، يقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة تلك الفترة.[3]

---

[1] – يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات**، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2000، ص08.

[2] – غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م، 1426، عمان ص10.

[3] – خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)** ، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص13.

تعريف الخامس للتدقيق: تقوم المحاسبة بتجميع وتحليل وتلخيص المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث والأنشطة الاقتصادية لتنظيمات الأعمال وتوصيل النتائج لأصحاب المصالح في هذه التنظيمات مثل المستثمرين أو حملة الأسهم الدائنين، الحكومة، اتحادات العمال.

الشكل رقم 1 : ما تشمله عملية التدقيق

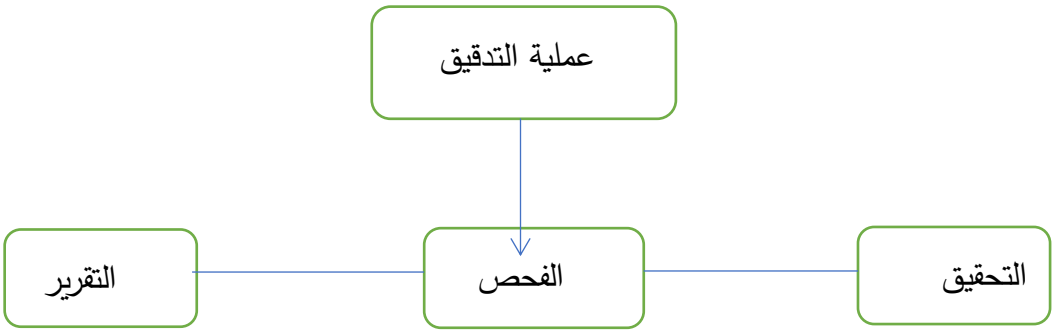

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ضل البيئة الإلكترونية والاقتصادية المعروفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014

وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل: الفحص، والتحقق، والتقرير

من خلال التعاريف السابقة نستخلص ما يلي:

التدقيق هو عملية فحص السجلات والمستندات وفق خطة موضوعية للتأكد من صحة المعلومات حيث يبدأ بالقوائم المالية ويعود إلى البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية، فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفء ومستقل للإدلاء برأي فني محايد عن مدى مصداقية وسلامة وشفافية المعلومات المالية من خلال تقديمه للتقارير المالية.

ثانيا: أهداف وأهمية التدقيق

1_ أهداف التدقيق

حيث يمكن حصر أهداف التدقيق في مجموعتين أساسيتين هما الأهداف التقليدية والمتطورة

1. **الأهداف التقليدية:** هي نوعان أهداف رئيسية وفرعية

الأهداف الرئيسية: وتشمل على عنصرين هما

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي؛

أهداف فرعية وثانوية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك اعتماد الإدارة عليها فتقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ قرارات مناسبة حاضرا أو مستقبلا؛

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثمارهم معاونة دائرة الضرائب بتحديد مبلغ الضريبة؛

- تقديم التقارير المختلفة وملئ الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.[1]

2. الأهداف المتطورة:

- مراقبة الخطط الموضوعية من قبل أصحاب المشروع ومتابعة تنفيذها؛
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة؛
- تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية عن طريق محو التبذير من جميع نواحي نشاط المشروع
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع؛

2- أهمية التدقيق

تتجلى أهمية التدقيق على أنها أداة رقابية فعالة لخدمة عدة أطراف المستخدمة للقوائم المالية التي تم التدقيق فيها من أجل اتخاذ قراراتهم بناءا عليها.

تمثل هذه الأطراف فيما يلي: [2]

1-إدارةالمشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم إعدادها من قبل مدقق الحسابات المستقل والمحايد، إذ تعتبر وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعماله بكل شفافية مما يؤدي إلى إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وزيادة مكافآتهم.

2-المستثمرون: أدى ظهور المؤسسات والمصانع الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، إلى ضرورة تعيين مدقق حسابات قانوني مستقل ومحايد يطمئن المستثمرين ويساعدهم في اتخاذ القرار، وهذا من خلال توجيه المدخرات والاستثمارات بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن مع اعتبار عنصر الحماية القصوى.

---

[1]- الطاوي ميلود الياس، **أهمية التدقيق والمراجعة المحاسبية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير تدقيق ومراقبة، 2019/2018 ص10.

[2] تونسي نجاة، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، ص 131،

3-البنوك: تعتمد البنوك ومؤسسات الإقراض على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية وذلك لضمان قدرة المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في الآجال المحددة.

4-الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب، حيث لا يمكن للدولة القيام بهذه الأعمال دون بيانات موثوق فيها من جهات محايدة تقوم بفحص دقيق وإبداء رأي فني محايد.[1]

ثالثا: التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي

يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أساسية حسب نوع العمل الذي يتم من خلاله سواء كان هذا العمل مرتبط بالتشغيل الإداري أو بالتحقق من مدى التزام العميل بقواعد وإجراءات محددة أو بتدقيق القوائم المالية، كما يمكن تبويب التدقيق إلى عدة أنواع أخرى يمكن النظر إليها من زوايا مختلفة، وسوف نتطرق إلى نوع واحد من أجل التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي، وهو من حيث القائم بعملية التدقيق الواردة في الجدول الموالي:

جدول رقم 2 : التمييز بين التدقيق الداخلي والخارجي

أوجه التشابه والاختلاف	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
من حيث الهدف من التدقيق	- خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظم المحاسبي - اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب.	- كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها. - اكتشاف التلاعب والغش والأخطاء. - إبداء الرأي في صحة القوائم المالية
من حيث القائم بالتدقيق	- موظف من داخل المؤسسة يعين من طرف الإدارة.	- متخصص مهني مستقل من خارج المؤسسة.
من حيث توقيت أداء التدقيق	- يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.	- يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية.

[1] يوسف محمود جربوع، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

		– قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة(مستمر)
من حيث نطاق العمل	– يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة، وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.	يتحدد نطاق العمل عن طريق العقد الموقع معه والعرف السائد وما تنص عملية التشريعات والمعايير.
من حيث الاستقلالية	– يوجه لديه استقلال جزئي حيث أن يخدم الإدارة ويعين من قبلها.	يتمتع المدقق باستقلالية تامة لأنه شخص من خارج المؤسسة.
من حيث المسؤولية (من يقوم بتعيينه)	– يعين من قبل إدارة المؤسسة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة.	– يعين من قبل الملاك لذلك فهو مسؤول أمامهم ليقدم التقرير النهائي له.

المصدر: **غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن2006، ص 26.

المطلب الثاني: مدخل إلى معايير التدقيق الدولية والجزائرية

بسبب اختلاف الممارسات بين المدققين ظهرت الحاجة إلى وضع معايير أو قواعد للمهنة يسترشد بها المدققين، حيث تشكل الإطار العام الذي يقوم المدقق بعمله وفي حال مخالفته يتعرض للمساءلة من قبل الهيئات المختصة.

أولا: تعريف معايير التدقيق الدولية

ظهرت معايير التدقيق الدولية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الخمسينات، حيث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجنة بهدف وضع تلك المعايير وفي سنة 1947ادرت هذه اللجنة تسع المعايير للتدقيق اضيف لها معاير عاشر سنة 1954حيث لقت قبول عام في امريكا وباقي دول العالم واعتمدت مصدر رئيسي للقيام بمهنة التدقيق الخارجي ودام العمل بها حوالي ربع قرن من الزمن الى غاية انشاء الاتحاد الدولي للمحاسبيين IFACسنة1977.

وهنا أدرك الاتحاد الدولي للمحاسبيين ان الطريقة الاساسية لحماية المصلحة العامة هي تطوير وتعزيز المعايير المعترف بيها دوليا في مهنة التدقيق الخارجي كوسيلة لضمان مصداقية المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون

وغيرهم من اصحاب المصلحة وبذلك اقر جملة من الارشادات تحت مسمى المعايير التدقيق الدولية كان هدفها من ورائها اعطاء صيغة دولية للتدقيق والعمل على رفع مستوى الاداء.

وتتمثل اللجنة المهتمة بإصدار معايير التدقيق الدولية IAPCوالتي تهدف الى نيابة الاتحاد الدولي للمحاسبيين في العمل على تحسين جودة ووحدة ممارسة التدقيق المحاسبي والمالي في العالم، وفي سنة 2013 وبعد إصلاحات قام بها الاتحاد الدولي للمحاسبين أعيدت هيكلة وتسمية لجنة ممارسة التدقيق الدولية، فالهيكلة الجديدة تتمثل في مجلس وليس لجنة أما التسمية فأطلق عليه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB),[1]

وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير التدقيق الدولية على أنها "مصطلح عام يطلق على المعايير التي ستطبق في مراجعة في مراجعة البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيما يتعلق بالخدمات ذات العلاقة وتقديم التقارير على مصداقية البيانات.[2]

في حين عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) معايير التدقيق الدولية على أنها " تعبير عن الصفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق، وتعبير عن الخطوات الرئيسية لعملية التدقيق اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين والتي تمكن المدقق من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان محتويات إبداء الرأي.[3]

وعرف (حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي،2009) معايير التدقيق الدولية على أنها "مجموعة من المبادئ والإجراءات الجوهرية، وكالك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى، وتصدر هذه المعايير من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)) وبمعرفة من طرف لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC).[4]

وتعرف معايير التدقيق الدولية [5]حسب (ناضل شعلان جبار، 2016) على أنها "مجموعة من القواعد والضوابط والإرشادات التي تعدها الجهات المهنية بشكل موضوعي لإرشاد مراقبي الحسابات حول كيفية أداء مهام العملية التدقيقية ويستوجب عليهم تطبيقها والالتزام بها والرجوع والاحتكام بها وذلك لضمان المستوى المطلوب

---

[1] هامل عبدالمالك، واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد 12، العدد 25،ا لجزائر،2018،ص 203.

[2]- الاتحاد الدولي للمحاسبين، **ماهية معايير المراجعة الدولية**، ص01، تاريخ الاطلاع2025/03/14.

[3] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة** _الإطار النظري والاجراءات العلمية_ الجزء الأول، دار الثقافة، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص26.

[4] حسن أحمد دحدوح، حسين يوسق القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[5] https://mouhasaba.yoo7.com/t189-topic

فضلا عن الارتقاء بالمهنة من خلال رفع كفاءة الأداء المهني من خلال تحقيق الأهداف المرجوة من العملية التدقيقية.[1]

كما تعرف معايير التدقيق الدولية حسب (سعيد زهير،2017) أنها قرائن أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المحلية، وعليه فإن المعايير الدولية للتدقيق تمثل أنماطا لما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة عبر العالم، وعليه فالمعايير تتضمن جملة من المبادئ والإجراءات الجوهرية وكذا الإرشادات والايضاحات المتعلقة بتدقيق القوائم المالية.[2]

ومنه ترى الباحثة أن معايير التدقيق الدولية هي قواعد وإرشادات تنظم عمل المدققين وتهدف لضمان جودة وشفافية عملية التدقيق، تستخدم عالميا لتوحيد طرق التدقيق وزيادة الثقة بالتقارير المالية.

ثانيا: أهمية اصدار معايير التدقيق الدولية

تكمن أهمية معايير التدقيق الدولية في النقاط التالية:

_ تساعد المعايير في تنظيم مهنة التدقيق

_ وجود المعايير مساعد في تحسين أداء المدققين والارتقاء به

_ الحكم على أداء المدققين حيث تمثل هذه المعايير مستويات أداء يمكن الاحتكام اليها سواء في عمليات الرقابة على الجودة أو في المحاكم

_ وجود المعايير يساعد في تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية عن دور المدقق ومسؤولياته.

_قابلية هذه المعايير للتطبيق على جميع القوائم المالية بغض النظر عن حجم الشركة أو طبيعة النشاط أو غير ذلك.

ترجع الأهمية التي أوليت لمعايير التدقيق الدولية إلى الحاجة المستمرة من قبل أعضاء المهنة لمعايير التي تغطي كافة الجوانب المختلفة للعمل المهني في حقل، الذي أدى إلى وجود مشكلة مزدوجة أمام مهنة المحاسبة والتدقيق فتزايد أهمية المعلومات المالية الي تمت تدقيقها بالنسبة لمستخدم التقارير والقوائم المالية.[3]

---

[1] ناضل شعلان جبار، **التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية، متطلبات التوافق والتطبيق**، مجلة القادسية للعلوم الادارية، جامعة القادسية، المجلد18، العدد رقم 2، العراق، 2016، ص184.

[2] سعيدي زهير، **معايير اعداد التقرير في الجزائر ومدى تطابقها مع معايير التدقيق الدولية دراسة ميدانية_**، مجلة الآفاق والدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، المجلد2، العدد03ذ، تبسة، الجزائر، 2017، ص187

[3] – غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص22

لذلك يطبق المدقق كل معيار ذي علاقة بالتدقيق من معايير التدقيق الدولية عندما يكون هذا المعيار نافذ المفعول والظروف التي يتناولها هذا المعيار قائمة كما تتناول معايير التدقيق الدولية المسئوليات العامة للمدقق بالإضافة الى اعتبارات المدقق الاخرى ذات الصلة بتطبيق تلك المسئوليات في مواضيع معينة ويتضمن معيار التدقيق الدولي اهدافا وشروطا معينة بالإضافة الى ارشادات ذات علاقة على شكل مواد تطبيقية ومواد توضيحية اخرى كما قد يتضمن كذلك مواد تمهيدية توفر السياق الاساسي لفهم معايير التدقيق الدولية والتعريفات بشكل صحيح لذلك فانه من الضروري ان يؤخذ بعين الاعتبار النص الكامل لمعيار التدقيق الدولي من اجل فهم شروطه وتطبيقها.

ثالثا: ماهية معايير التدقيق الجزائرية

من التعريفات السابقة لمعايير التدقيق الدولية يمكن استنتاج تعريف لمعايير التدقيق الجزائرية حيث تعتبر احدى الركائز الاساسية لمهنة التدقيق لأنها تعتبر بمثابة إطار عام ينظم هذه المهنة داخل الجزائر، إذا تهتم بتوضيح المسار الذي يجب ان يتبعه محافظ الحسابات منذ قبوله المهمة الى حين وصوله لإعداد تقريرها النهائي.

كما تعرف المعايير الجزائرية للتدقيق على انها مرجع يسترشد به المهنيين من اجل اداء مهمتهم والخروج بتقرير ذو جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قرارتهم، غير ان هذه المعايير قابلة للتعديل والاضافة والتجديد طبقا لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق الجزائري للمعايير الدولية.[1]

ويمكن اظهار اهمية معايير التدقيق الجزائرية فيما يلي:

رفع مستوى مهنة التدقيق بالجزائر

تعتبر دليلا يسترشد به محافظ الحسابات عند قيامه بتدقيق القوائم المالية

تبين واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات عند تدقيق القوائم المالية

تساعد محافظي الحسابات على تجنب الاخطاء اثناء تدقيق القوائم المالية

تحسن من جودة تقارير التدقيق المبنية على الموضوعية والمصداقية بعيدا عن الشكلية

تجنب الاشكالات والغموض المحتمل حول المتطلبات التي يحتاجها المدقق لتحقيق اهداف مهمة التدقيق.[2]

[1] حمزة صويفي عنون فؤاد، مدى التزام مراجعي محافظ الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة المحاسب التدقيق والمالية، مختبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة، المجلد 02، العدد01، ص 30

[2] حراث نخلة، بن حمو عصمت محمد، المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في ارساء مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بوادكس، المجلد11، العدد02، 2022، ص501.

رابعا: مضمون معايير التدقيق الجزائرية:

لقد خطت الجزائر خطوة هامة في اعادة النظر في تنظيم مهنة التدقيق، حيث تم بداية سنة 2016 إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق حتى 2018 على 4 مقررات.

جدول رقم 3: ملخص لمضمون معايير التدقيق الجزائرية

المعيار 210: اتفاق حول احكام مهام التدقيق	تناول هذا المعيار واجبات المدقق ومسؤولياته بالاتفاق مع الادارة او مع الاشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول احكام مهام التدقيق الكشوفات المالية والتاريخية الكلية أو الجزئية، بالإضافة الى المهام الملحقة.
المعيار 230: وثائق التدقيق	يتضمن هذا المعيار المسؤولية التي تقع غلى المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية، وان تطبق هذا المعيار لا يبطل واجبات التوثيق الخاصة المذكورة في المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى، ومن جهة أخرى يمكن للنصوص التشريعية والقانونية أن تفرض واجبات توثيق إضافية.
المعيار 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية	يدرس المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية، كم يعالج المسائل الاضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية.
المعيار 500: العناصر المقنعة.	يوضح هذا المعيار واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز تنفيذ التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة تصل إلى نتائج معقولة يستند عليها تأسيس رأيه.
المعيار 501: العناصر المقنعة _اعتبارات خاصة_	يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا لمعايير 330 و500، كذلك المعايير الجزائرية للتدقيق الأخرى المعنية، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية.
المعيار 505: التأكيدات الخارجية.	يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية ووضع هذه الاجراءات حيز التنفيذ بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية.
المعيار510: مهام التدقيق الأولية	يخص هذا المعيار واجبات المدقق المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية في إطار مهنة التدقيق الأولية، تتضمن الأرصدة الافتتاحية المبالغ الواردة في الكشوف المالية والعناصر الموجودة في

_ الأرصدة الافتتاحية_	بداية الفترة، أما مهمة التدقيق الأولية فهي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق.
المعيار 520: الإجراءات التحليلية.	يتناول هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، تسمح الاجراءات التحليلية الموضوعة حيز التنفيذ أثناء التعرف على المؤسسة ومحيطها لاعتبارها اجراءات لتقييم المخاطر من حيث تحديد العمليات أو الأحداث الغير اعتيادية قصد تعيين الواجبات المطلوبة
المعيار 530: السبر في التدقيق.	يطبق هذا المعيار عندما يقرر المدقق السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق ويعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي وغير الإحصائي لتحديد واختبار عينة ما، ووضع فحوص لإجراءات الاختبار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج السبر.
المعيار540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها.	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الاختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الفردية، وتقديم مؤشرات تحيز محتملة أدخلتها الادارة.
المعيار 560: الأحداث اللاحقة.	يتطرق هذا المعيار الى التزامات المدقق اتجاه الاحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار مراجعة الكشوفات المالية، وتقع هذه الأحداث بين تاريخ اقفال الكشوفات المالية وتاريخ اعداد تقرير المدقق مع ضرورة إجراء التعديلات على الكشوفات المالية في حالة وجود هذه الأحداث.
المعيار570: استمرارية الاستغلال	يتضمن هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوفات المالية المتعلقة بتطبيق الادارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوفات المالية، بالإضافة الى مسؤولية المدقق حول تقييم قدرة المؤسسة على مواصلة نشاطها.
المعيار 580: التصريحات الكتابية.	يتضمن هذا المعيار إلزامية تحصيل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الادارة في إطار مراجعة الكشوفات المالية، من أجل التأكد من مدى قيام الادارة بمسؤولياتها، بالإضافة الى تعزيز العناصر المقنعة الاخرى المتعلقة بالكشوفات المالية أو بالتأكيدات الخاصة المتضمنة فيها.

المعيار 610: استعمال أعمال المدققين الداخليين.	يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي، في حالة تبين أن وضيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته.
المعيار 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.	ركز هذا المعيار على واجبات المدقق عند استعانته بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، بالإضافة الى كيفية الأخذ باستنتاجات الخبير.
المعيار700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية.	يعالج المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية شكل ومضمون تقرير المدقق وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق الذي أدى الى صياغة رأي غير معدل.

المصدر: قماري نجوم، عميروش ايمان، معايير التدقيق الجزائرية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للتدقيق، مجلة معهد العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 1، المجلد26، العدد01، ص247-249.

المطلب الثالث: معيار التدقيق الجزائري 700 (NAA) ومقارنته مع المعيار الدولي 700 (ISA):

يعتبر تقرير المراجع وسيلة اتصال بين مراجع الحسابات ومستعملي القوائم المالية، وهو نتاج عمل المراجع الذي يتوج عمله برأي مهني، يتم تحقيق هذه النتيجة وفق الهدف الأساسي منه، فلا بد من العناية التامة بمحتواه ولغته وشكله، حتى تكون المعلومات المالية في تقريره ومبلغة بشكل مناسب.

أولا: عرض المعيار الجزائري للتدقيق 700 (تأسيس الرأي حول الكشوف المالية)

- **يعالج المعيار الجزائري للتدقيق 700 ما يلي:**

- إلزام المدقق بتشكيل الرأي حول الكشف المالية
- كتابة وصياغة تقرير المدقق عندما يتم التدقيق وفق المعايير الجزائرية للتدقيق ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل.
- إبداء رأي المدقق، وذلك عبر عدة اختيارات، حتى يخلص إلى إعداد الكشوف المالية، في كل جوانبها الهامة، وفق المعايير المحاسبية المطبقة.

- **الأهداف**

تتمثل أهداف المدقق فيما يلي:

- تشكيل رأي حول الكشف المالية قائم على أساس تقييم الاستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة.

- التعبير عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي.

- **الواجبات المطلوبة**

1) تأسيس الرأي حول الكشف المالية

يجب على المدقق من خلال الواجبات التي أداها أن[1]:

- يكون الرأي سويا فيما إذا كان إعداد الكشف المالية في جميع جوانبها قد تم وفقًا للمرجع المحاسبي المطبق.
- يستنتج إذا كان قد حصل أو لم يحصل على الضمانات المعقولة أن الكشوف المالية في مجموعها لا تحتوي على اختلالات معتبرة[2].

2) شكل الرأي

- يعبر المدقق عن رأيه بشأن ما إذا تم إعداد الكشف المالية، في جميع جوانبها الهامة، وفقًا للمرجع المحاسبي المطبق، فإنه يعبر عن ذلك برأي معدل.
- يعبر المدقق عن رأي معدل في تقريره وفقًا للمعيار الجزائري للتدقيق م ج ت 705 عندما:
- يستنتج أنه على أساس العناصر المقنعة المتحصلة، تتضمن الكشف المالية في مجموعها اختلالات معتبرة.
- لم يستطع جمع العناصر المقنعة الكافية واللازمة التي تسمح له باستنتاج أن الكشف المالية لا تحتوي على اختلالات معتبرة.

3) تقرير المدقق

يجب أن يكون تقرير المدقق كتابيًا ويحتوي على:

- عنوان يشير بوضوح أن تقرير المدقق مستقل.
- المرسل إليه.
- فقرة تمهيدية تذكر:
- تعريف الكيان الذي تمت مراجعة كشوفه المالية.
- الكشوف المالية التي تمت مراجعتها.
- ملخص لأهم الطرق المحاسبية المستعملة من طرف الكيان الذي تمت مراجعته وكذلك معلومات توضيحية أخرى.
- تاريخ إقفال الفترات التي تغطيها كل من الكشوف المالية التي تمت مراجعتها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر يتضمن معايير التدقيق الجزائرية، رقم150، الجزائر، 00اكتوبر 7109.

[2] الجمهورية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مقرر يتضمن معايير التدقيق الجزائرية، رقم150، الجزائر، 00اكتوبر 7109

- **شرح مسؤولية المسيرين الاجتماعيين**

المتعلقة بإعداد الكشف المالية وفق المرجع المحاسبي المطبق، وكذلك الرقابة الداخلية المناسبة التي تعتبر ضرورية لإعداد كشوف مالية خالية من الاختلالات المعتبرة، سواء ناتجة عن غش أو ناتجة عن خطأ.

1) **شرح المدقق**

ويشير إلى أن الكشوف:

- التدقيق هو وضع حيز التنفيذ إجراءات قصد تحصيل وجمع العناصر المقنعة المتعلقة بالمبالغ والمعلومات المتضمنة في الكشوف المالية.
- اختيار الإجراءات الموضوعة حيز التنفيذ، بما فيها تقييمه للمخاطر التي تندرج ضمن الحكم الخاص للمدقق.

2) **تاريخ التقرير المدقق**

- على المدقق تأريخ تقرير التدقيق، بوضع تاريخ لا يكون سابقًا لتاريخ جمع العناصر المقنعة الكافية واللازمة لتأسيس رأيه حول الكشوف المالية.

3) **عنوان المدقق**

- يجب أن يشير تقرير المدقق إلى العنوان الذي يمارس فيه المدقق نشاطه.

ثانيا: عرض محتوى المعيار الدولي 700 (تقرير المدقق حول البيانات المالية)

يبين هذا المعيار الدولي شكل ومضمون تقرير المراجع من خلال مجموعة من الفقرات سوف نتطرق اليها على النحو التالي:

- ان الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير ارشادات حول شكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق الذي قام به مدقق مستقل لبيانات منشأة ما.
- يجب على المدقق مراجعة وتقييم النتائج المستنبطة من أدلة الاثبات التي تم الحصول عليها والتي تشكل أساسا لإبداء الرأي حول البيانات المالية.
- إن هذه المراجعة والتقييم يتضمن النظر فيها فيما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها حسب إطار مقبول للتقارير المالية إن كان بموجب المعايير الدولية أو المعايير الوطنية أو الممارسات المناسبة، وقد يكون من الضروري النظر فيما إذا كانت البيانات المالية تلتزم بالمتطلبات القانونية أيضا.

- **العناصر الأساسية في تقرير المدقق**

يتضمن تقرير المدقق العناصر الأساسية الآتية، مدرجة حسب طريقة عرضها المألوف.

1. يجب أن يحتوي عرض المدقق على العنوان المناسب له

وقد يكون من الملائم استعمال مصطلح (مدقق مستقل) في العنوان، وذلك لتمييز تقرير المدقق التي تصدر عن الآخرين مثل تلك الصادرة عن موظفي المنشأة، أو عن مجلس الإدارة، أو من تقارير المدققين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات آداب المهنة كما يلتزم بها المدقق المستقل.

2. الجهة التي يوجه إليها التقرير

- يجب أن يوجه التقرير عادة إما الى المساهمين أو بمجلس إدارة النشأة التي تدقق بياناتها المالية.

3. الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية

- يجب أن يحدد تقرير المدقق البيانات المالية للمنشأة الخاصة بالتدقيق، بما في ذلك التاريخ والفترة المغطاة بالبيانات المالية.
- يجب أن يتضمن التقرير بيانًا بأن إعداد البيانات المالية هو من مسؤولية الإدارة، وتصريحًا بأن مسؤولية المدقق هي إبداء رأي حول البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قام بها.
- البيانات المالية هي إقرار الإدارة، إن إعداد مثل هذه البيانات يتطلب قيام الإدارة بعمل تقديرات محاسبية وأحكام مهنية هامة، كما أن تحديد المبادئ والطرق المحاسبية المناسبة المتبعة في إعداد البيانات المالية، وعلى المدقق من ذلك على مسؤولية المدقق في تدقيق هذه البيانات المالية لغرض إبداء رأي حولها.

4. فقرة النطاق

- يجب أن يصف تقرير المدقق نطاق التدقيق وذلك بالنص على عملية التدقيق قد تم إنجازها وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق أو وفقًا للمعايير أو الممارسات الوطنية المعتمدة، وحسبما هو ملائم.
- يجب أن يتضمن التقرير بيانًا بأن عملية التدقيق قد تم التخطيط لها وتنفيذها لغرض الحصول على ثقة معقولة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.
- يجب أن يصف تقرير التدقيق عملية التدقيق، إما أن تتضمن:
- فحصًا على أساس الاختبار لأدلة تؤيد مبالغ وإفصاحات البيانات المالية.
- تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
- تقييم التقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة عند إعداد البيانات المالية.
- تقييم طريقة عرض البيانات المالية ككل.
- يجب أن يتضمن التقرير بيانًا من المدقق بأن عملية التدقيق قد وفرت أساسًا معقولًا لرأيه الذي تم إبداؤه.

5. فقرة الرأي

- يجب أن ينص تقرير التدقيق بشكل واضح على رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة أو تعبر بعدالة عن كافة الجوانب الجوهرية، وفقًا لإطار التقارير المالية، إضافة إلى إشارته إن كان مناسبًا، فيما إذا كانت البيانات المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية.
- إن العناصر المستخدمة لإبداء رأي المدقق هي تعبير بصورة حقيقية وعادلة أو تعبر بعدالة عن كافة الجوانب الجوهرية، هي تعابير مترادفة وأن كليهما يعني بصورة أخرى، بأن البيانات المالية تمثل فقط الأمور التي لها أهمية نسبة للبيانات المالية.

6. تاريخ التقرير

- يجب على المدقق أن يطرح التقرير بتاريخ إكمال عملية التدقيق.
- بالنظر لكون مسؤولية المدقق هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من الإدارة، فلابد على المدقق عند إصدار تقريره بأن يستند تاريخ توقيع وموافقة الإدارة على تلك البيانات المالية.

7. عنوان المدقق

- يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع المدقق، وهو عادة المدينة التي يدير فيها المدقق مكتبه المسؤول عن عملية التدقيق تلك.

8. توقيع المدقق

- يجب أن يوقع التقرير باسم مؤسسة التدقيق أو بالاسم الشخصي للمدقق أو كليهما وحسب ما هو مناسب.

9. تقرير المدقق

- يجب إبداء رأي غير متحفظ في حالة استنتاجات المدقق بأن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو تعبر بعدالة عن كافة الجوانب الجوهرية) وفقًا لإطار التقارير المالية المبين.

ثالثا: المقارنة بين المعيار التدقيق الجزائري والدولي 700

سوف نقوم بإجراء مقارنة بين المعيارين التدقيق الجزائري والدولي **211**واستخلاص أوجه الاختلاف بينهما من خلال هذا الجدول التالي:

جدول رقم 4: مقارنة معيار التدقيق الجزائري مع الدولي 211

المعيار التدقيق الجزائري 700 (رئيسي الرأي وتقرير تدقيق للكشوف المالية)	**المعيار التدقيق الدولي 700 (تقرير المدقق حول البيانات المالية)**
مجال تطبيق المعيار: يبلغ هذا المعيار المدقق الجزائري بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، وبالتالي، يتوجب من هذا الرأي أن يتم كتابته كأي صيغة تقرير شكل ومضمون تقرير المدقق.	**مجال تطبيق المعيار:** ان الغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وإرشادات حول شكل ومحتوى تقرير المدقق الصادر كنتيجة لعملية تدقيق البيانات المالية لمؤسسة معينة، حيث لا يشمل هذا التقرير المعلومات المالية الأخرى حول المعلومات المالية عدا تلك التقارير الخاصة بالبيانات المالية.
العناصر الأساسية في تقرير المراجع الخارجي: - عنوان يشير بوضوح أن تقرير المدقق مستقل؛ - المرسل إليه؛ - فقرة تمهيدية؛ - مسؤولية المسيرين؛ - الرأي حول الكشوف المالية؛ - هوية وتوقيع المدقق؛ - تاريخ التقرير؛ - عنوان المدقق؛	**العناصر الأساسية في تقرير المراجع الخارجي:** - عنوان التقرير؛ - الجهة التي يوجه اليها التقرير؛ - الفقرة الافتتاحية؛ - تحديد البيانات المالية؛ - بيان مسؤوليات الإدارة المنشأة ومسؤولية المدقق؛ - فقرة النطاق شرح لطبيعة عملية التدقيق؛ - فقرة إبداء الرأي؛ - تاريخ التقرير؛ - عنوان التقرير؛ - توقيع المدقق؛

المصدر: اعتمادا على المعايير الجزائرية للتدقيق والدولية 211.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن كلا المعيارين يتضمنان العناصر الأساسية التي يشملها تقرير المدقق والمتمثلة في: عنوان التقرير، الجهة التي يوجه إليها التقرير والفقرة الافتتاحية (التمهيدية)، مسؤولية الإدارة (المسيرين الاجتماعيين) عن البيانات المالية، مسؤولية المدقق عن التدقيق، فقرة الرأي، هوية وتوقيع المدقق، تاريخ التقرير وعنوان المدقق.

كما أوضح المعيار التدقيق الدولي أن إعداد البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة، ولكن معيار التدقيق الجزائري توسع في ذلك من خلال تحديده وارتباطه مباشرة بنظام المحاسبة المالي المناسب، وعلى الرغم من توافق هذين المعيارين إلا أنهما يختلفان في بعض النقاط، ولكن توافُقهما يظهر جليًا في التقارير المعدلة وفق الحالات التالية:

- مثل الأمور التي لا تؤثر على التدقيق، مثل التأكيدات لأمر ما.
- الأمور التي تؤثر على رأي المدقق، مثل رأي متحفظ، عدم إبداء رأي أو رأي سلبي.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في مراجعتنا المستقلة للمقارنة نستنتج أن المعيار الجزائري المستقل والمعيار الدولي للتدقيق **211** لم تكن بينهما اختلافات ذات أثر جوهري، وإنما هذه الاختلافات هي عبارة عن تعديلات بسيطة ليس لها أي أثر على المعيارين.[1]

المبحث الثاني: الأداء المالي

يعد الأداء المالي وسيلة مهمة للتعبير عن المركز المالي للمؤسسة وتقييم أدائها ومقارنة نتائجها بين الماضي والحاضر كما يساعد على رسم معالم المستقبل.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي:

تسعى المؤسسات بتقييم أدائها من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف المتوفرة والفرص والتهديدات المحتملة حيث يمكن استغلالها أو تفاديها من أجل تحقيق الأهداف، كما أن هناك أنواعًا متعددة من الأداء،

أولا: تعريف الأداء المالي

يُعرّف الأداء المالي بوجود عدة تعاريف كل واحدة منها لها ذكر معين، من بينها: "يُعدّ الأداء المالي على أنه وصف لوضع المنظمة المالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة".

- كما يُعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على استغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في استثماراتها ذات الطابع الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.
- وعُرّف أيضًا الأداء المالي بمفهوم التدقيق لأداء الأعمال، حيث يُركز على استخدام مؤشرات مالية تقيس مدى إنجاز الأهداف ويعد المقارنة بين الأعمال المختلفة التي تقوم بها المنظمات، كما يُساهم في التأكد من أن الموارد المالية قد تم استثمارها في مجالات الأداء المختلفة التي تساهم في تلبية احتياجات المصالح وتحقيق الغايات.

[1] اعتمادا على نتائج مقارنة المعيار الجزائري للتدقيق والدولي

- كما يُعبّر عن النجاح المالي الذي تستلمه من خلال المؤسسة أن تخلق ثروة ملاكها وذلك من خلال الحصول على أعلى عائد ممكن لاستثماراتها.

"من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الأداء المالي يتألف من أهم الأنشطة التي تعبر عن وضعية المؤسسة ومكونها في السوق بصفة دائمة ومؤثرة من مختلف الجوانب المالية الداخلية والخارجية المحاسبية، كما يُعبّر عن مدى استغلال مواردها بما يخلق لها الثروة ويمدها باتفاق مختلف المتعارف الأمر الذي يُنتج عنه فرص استثمارية وأرباح مختلفة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

يحتل الأداء المالي على اهتمام معظم المؤسسات بحيث:

تتبع أهمية بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدّة زوايا، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات عن وضع مصالح مالية في المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتضح أهمية الأداء المالي أيضًا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات، وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها المالية لتحقيق أهدافها وفعالية توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح الحلول المناسب.

فالأداء المالي يُعدّ أداة لاستعمالات المالية للمؤسسات وفقًا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء في المنافسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة
- تقييم سيولة المؤسسة
- تقييم تطور نشاط المؤسسة
- تقييم مديونية المؤسسة

ثالثا: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الميزانيات والقوائم المالية السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2. احتساب المؤشرات المالية المختلفة، مثل نسب السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، ويتم الاعتماد على الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3. تحليل النسب ومقارنتها بالنسب المعيارية التي يتم استخراجها من الاتفاقيات والدراسات ومواطن الضعف بالأداء المالي، وتحديد النسب والاتجاهات المتوقعة أو مقارنتها بالشركات التي تعمل في نفس القطاع.

4. وضع التوصيات المناسبة لتحسين مستوى الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها[1].

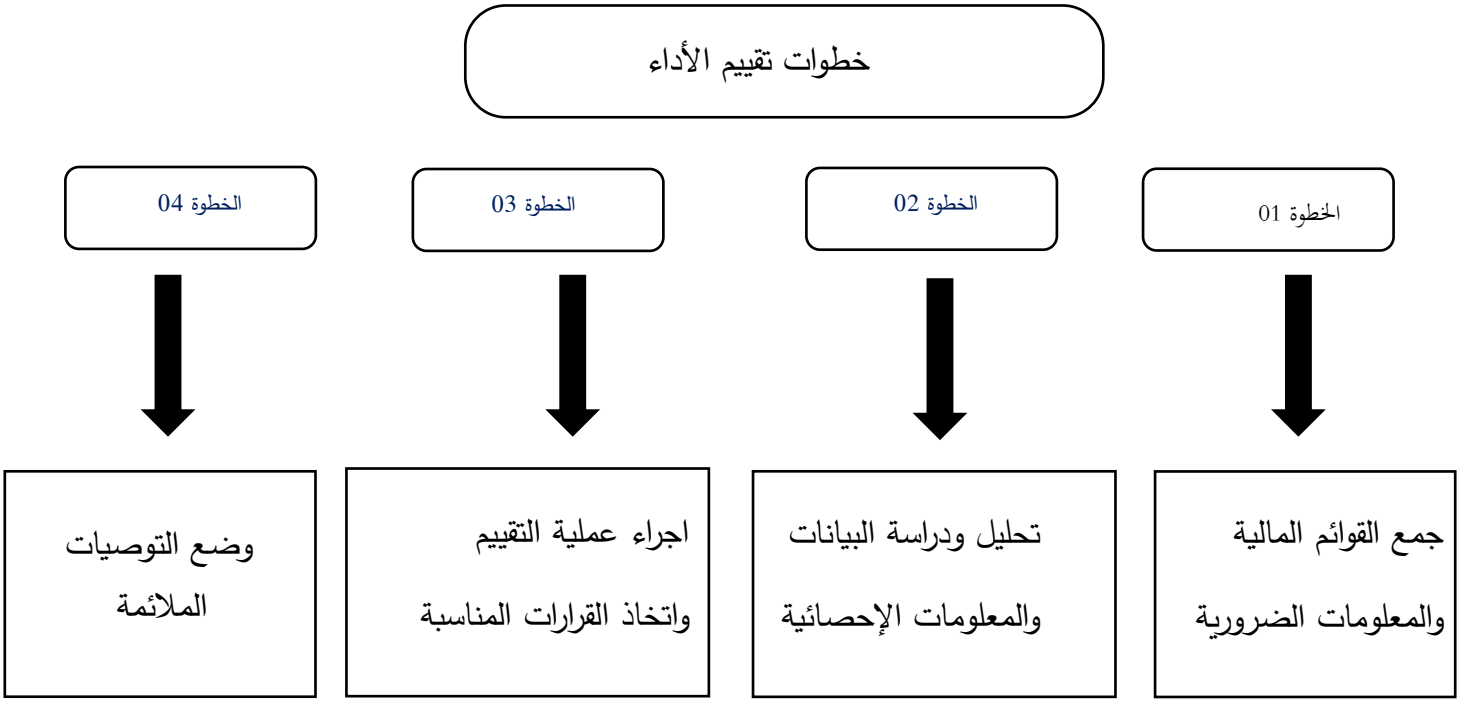

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص51.

المطلب الثاني: أسس تقييم الأداء المالي

تعني عملية قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تحقيق الأهداف المخططة وتبرز أهمية تقييم الأداء بسبب التطورات التكنولوجية المستمرة. وتشمل أسس تقييم الأداء المالي ما يلي:

أولا: استخدام النسب المالية

تُعد النسب المالية من أكثر الأدوات شيوعًا في التحليل المالي وفقًا للمنهج التقليدي، حيث تُستخدم على نطاق واسع في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. وتهدف هذه الطريقة إلى وضع معايير أو مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في قياس وضع المؤسسة وأدائها، من خلال مقارنة نسبها مع قيم معيارية محددة.

_1 مفهوم النسب المالية: هي عبارة عن علاقة بين بسط ومقام وقيم البسط والمقام هي البيانات والارقام التي تعرضها الميزانية العمومية وقائمه الدخل، شرط ان تكون العلاقة مرتبطة بالأداء ومفسره له.

تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية الى توفير معلومات ومهمه ومعبره عن السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، حيث انها اصحاب الديون يهتمون بالنسب السيولة التي تبين قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات هذا من ناحية ،اما الناحية الاخرى فإن حاملي الاسهم والمستثمرين يهتمون بنسب الربحية، اما إدارة الشركة فتهتم بأنشطة الشركة، ويهتم اصحاب الديون ايضا بنسب المديونية لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، ويهتم المستثمرون بنسب التوزيعات لمعرفة سياسة الشركة في عملية التوزيع.[1]

هي علاقة بين قيمتين او بين حسابين ذات معنى على الهيكل المالي او الاستغلالي للمؤسسة بحيث تؤخذ هذه القيم من القوائم المالية وبالتحديد من الميزانية او جدول حسابات النتيجة او منهما معا، تسمح النسب المالية بإعطاء تفسير للنتائج السياسات المالية التي تطبقها المؤسسة بصفه موضوعية، كما انها تساعد في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة مع العلم ان الحكم على نتائج النسب المالية يتم في شكل مقارنة داخلية بين نسب المالية لنفس المؤسسة خلال السنوات متتالية ،او في شكل مقارنة خارجية بين نسب المؤسسة والنسب النموذجية أو المثلى

للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة او مع مؤسسات منافسة أخرى مما يؤدي في النهاية الى زيادة دقه وصحة التحليل المال[2].

_2 اسس استخدام النسب المالية: ان هذه النسبة هي ناتج ما يسمى التحليل المالي وهي

---

[1] محمد محمود الخطيب، الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن،2010، ص1 54

[2] نبيل بوفليح، دروس وتطبيقات في التحليل المالي "حسب النظام المحاسبي المالي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2019 ,ص63

مؤشرات مهمة جدا للرقابة على عمل منظمات الاعمال والحكم على موقفها المالي ومدى قوته أو ضعفه، كما تعرف النسبة المالية " بانها إيجاد علاقة حسابية نقدية بين متغيرين أحدهما بسط والاخر مقام، يمثل كل منها فقرة او مجموعة من الحسابات الختامية قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد لا تعني شيئا ولا تفصح بوضوح على الوضع المالي وشكل الاداء في منشاة الاعمال، مما يستدعي ربط بعضها مع الاخر بشكل نسبي للحصول على نتائج ذات مضمون محطه يفيد في عملية تقييم الاداء[1]."

_نسبة النشاط

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه. وتتضمن جميع

النسب المقارنة بين مستوى المبيعات من ناحية والاستثمار في الاصول المختلفة من ناحية اخرى. وتفترض هذه ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الاصول المختلفة مثل المخزون والذمم والاصول الثابتة وغيرها [2]،ومن بين النسب التي

شاع استخدامها نجد:

- نسبة تغير رقم الاعمال : تمثل هذه النسبة مقدار التغير في رقم الأعمال للسنة الحالي

مقارنة بالسنة السابقة، أي معدل النمو من سنة لأخرى ومدى استقراره وعلاقته بالمخاطر.

- نسبة دوران المخزون : تمثل هذه النسبة في :

حيث تعبر هذه النسبة عن المدة التي تبقى فيها المخزونات من تاريخ اقتنائها إلى تاريخ بيعها بصفة عام[3].

- متوسط فترة التحصيل :

وهي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد، حيث

قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما ان طول هذه الفترة يضيع على

الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الاموال المجمدة لدى العملاء او على اسوء الفروض ربما يؤدي الى تحمل الشركة لأعباء اخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهه الاعباء التشغيلية

- متوسط فترة السداد :

وهي الفترة التي يستغرقها سداد الديون الموردين، وتعتبر الديون الموردين من مصادر التمويل

قصيره الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة في مصلحة الشركة طالما يتم اتفاق مع

---

[1] سارة "محمد زايد "التميمي، أثر إدارة رأس المال على الاداء المالي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار امجد لنشر والتوزيع، عمان، الاردن ،2019، ص78

[2] عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، طبعة الأولى، دار المكتب العربي، ،إسكندرية، 2008 ،ص46

[3] منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة5، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية ،, 2003 ص74

الموردين أنفسهم ولا يظهر الشركة في صورة المتعثرة في السداد[1].

_ نسبة السيولة

وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل عند استحقاقها باستخدام اصولها السائلة والشبه سائلة (الاصول المتداولة) دون تحقيق خسائر[2].

وتضم مجموعة من النسب:

 نسبة التداول : وهي أكثر نسب السيولة استخداما ، وتسمى بنسبة صافي رأس المال العامل، ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين الاصول المتداولة والالتزامات، حيث يتم سداد الثانية من الاولى، وتأخذ النسبة الصيغة التالية[3]:

 نسبة السيولة الخاصة : تبين مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران. وتحسب كما يلي[4]:

 نسبة النقدية او السيولة الفورية : يقتصر بسط هذه النسبة على الاصول المتداولة التي لا تتعرض لأي تخفيض في قيمتها عند التصرف فيها، اي تعتمد على النقد وشبه النقد فقط وتشبه النقد تعني به اوراق القبض مثلا التي يتم تقديمها للبنك وخصمها والحصول على النقد. وتحسب كما يلي[5]:

_نسبة التمويل

 نسبة التمويل الدائم : وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الاموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة:

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب ان تكون قيمتها تساوي الواحد على الاقل، اي قيمة الاموال الدائمة مساوية لقيمة الاصول الثابتة وهو ما يجعل راس المال العامل معدوما.

 نسبة التمويل الخاص : وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على اموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات وتحسب بالعلاقة التالية[6]:

---

[1] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية ، الطبعة الأولى ، دار أسامة لنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2010 ، ص176،ص177

[2] محمد عبد الخالق، نفس المرجع السابق ، ص161

[3] مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة ،تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الاردن، 2006،ص130

[4] غنامية خديجة حنان ، معايير التدقيق الداخلي كألية لرفع من الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ،مذكرة ماستر اكاديمي ، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم ،2016/2017، ص39

[5] نعيم نمر داوود ، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية ،الطبعة الاولى ، دار البادية لنشر ، 2012، ص61

[6] منير شاكر واخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرار ، دار وائل لنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة، 2008،ص60

 نسبة التمويل الخارجي : وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي. وتحسب بالعلاقة التالية:

وكلما نقصت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد اهملهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

 نسبة الاستقلالية المالية : تقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها، وتحسب عن طريق العلاقة التالية :

وبفضل الماليون ان تكون هذه النسبة محصورة بين 1و2 وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقراض المؤسسة.[1]

_ نسبة المردودية

تعبر المردودية عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الارباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، ومن اهم انواعها نجد ما يلي:

 المردودية التجارية : وهي الهامش الصافي للاستغلال الذي يمكن للمؤسسة

تحقيقه، اي مدى مساهمة كل دينار من مبيعات في تحقيق النتيجة الصافية لدورة. وتحسب كما يلي:

 المردودية الاقتصادية : هي المردودية التي تقيس مدى الفعالية في استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، ويمكن ان تقاس من خلال رصيد فائض الاجمالي للاستغلال ، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تتحقق قبل عمليات.

العمليات المالية والإهتلاك والعمليات الاستثنائية) خارج الاستغلال (وقبل الضريبة على الارباح وعمليات توزيع الارباح الصافية، وتحسب كما يلي:

 المردودية المالية : وتسمى كذلك بمردودية الاموال الخاصة ،حيث تسمح بقياس مدى قدرة المؤسسة على مكافأة ملكيها (المساهمين) وتحسب كما يلي :

حيث تبين مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في راس المال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة.[2]

ثانيا: استخدام القوائم المالية

_1مفهوم القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإقرار المالي عن الشركة،

---

[1] نعيمة عبد الرؤوف ، فتيحة العرابي، استخدام القوائم المالية ودوره في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة سونلغاز للإنتاج والتوزيع بأدرار للفترة 2017/2020، مذكرة ماستر ، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة احمد دارية . ادرار ،,2021/2022ص24

[2] زغيب مليكة ، بوشنقير ميلود ،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010، ص87،ص88

وادائها المالي، كذا تدفقاتها النقدية وحقوق الملكية التي تعتبر الدعامة الرئيسية آلتي تقوم عليها الشركة، تعتبر القوائم المالية حجز الزاوية في عملية اتخاذ القرارات فهي نتاج النشاط المعلوماتي في الشركة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم، كما تعتبر ملخصا كميا

للعمليات والاحداث المالية تأثيرها على اصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.[1]

_2انواع القوائم المالية: تقتسم القوائم المالية الى اربعة قوائم اساسية وهي:

 قائمة المركز المالي : وتعرف ايضا بقائمة الوضع المالي او الميزانية العمومية وهي

توضح من جهة مصادر الاموال في المنشأة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الاموال من جهة أخرى(الأصول).

وتتكون بنود هذه القائمة من بنود لحظية لمختلف بنود الاصول والخصوم في تاريخ اعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف على وضع المالي للشركة في ذلك التاريخ15[2].

 قائمه الدخل : وهي عبارة عن" حساب يوضح الارباح والخسائر خلال فتره زمنية

محدودة والتي تظهر جميع العمليات التي ادت الى تحقيق صافي ارباح او صافي خسائر خلال الفترة المحاسبية" ، حيث يتم تسجيل جميع الايرادات والمصروفات التي تحققت او لم تتحقق وفي النهاية الفرق بينها اما الربح او خسائر .[3]

 قائمة التدفقات النقدية : تعد بهدف تفسيرا للتغير في الرصيد النقدي المؤسسة عن طريق تلخيص المتحصلات والمدفوعات التي تحدث على مدى الفترة المحاسبية، وكثيرا ما تعد قوائم تدفق النقدي شهرياً سنوياً[4].

 قائمة حقوق المساهمين : توضح حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من

رأسمال وارباح محتجزة وغير ذلك[5]الفرع الثالث: استخدام مؤشرات التوازنات المالية.

ثالثا: استخدام مؤشرات التوازنات المالية

تُعد مؤشرات التوازن المالي من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها المحلل المالي، وتشمل بشكل رئيسي ثلاثة أنواع من التوازنات: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة.

---

[1] خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدوليةIAS/IFRS، إثراء لنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007،ص93

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص37

[3] محمد عبد الله شاهين محمد، التحليل المالي والاستثماري ودوره في الرفع الكفاءة الاقتصادية بالأسواق المالية، دار الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اللبنانية، 2019، ص53

[4] امين السيد احمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص140

[5] محمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص169

_1راس مال العامل FR: يعرف راس المال بان الفرق بين الاصول المتداولة) اي مجموع الاصول التي يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة وفي فترة زمنية لا تتعدى السنة (وبين الخصوم) المتداولة الالتزامات التي تستحق الدفع خلال فتره لا تتعدى السنة (ويتم حسابها كما يلي: [1]

ويمكن تقسيمه الى أربع انواع وهي:

عندما يكون راس مال العامل الصافيأصغر من الصفر يعبر عن وجود توازن مالي.

ملاحظة

 عندما يكون راس المال العامل الصافي يساوي الصفر يدل على ان الاموال الدائمة تغطي الاصول الثابتة فقط.

عندما يكون راس مال العامل الصافي اقل من صفر يعبر عن وجود عجز مالي وعدم قدرة مؤسسة على تمويل استثماراتها [2].

2_ احتياجات راس مال العامل: BFR

تعرف احتياجات راس المال العمل بانها راس المال العام الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عندما مواعيد استحقاق الديون قصيره الاجل، وتتضمن تسيير دوره الاستغلال بصورة عادية فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية

متجددة يجب تغطيتها بالمصادر تمويل دورية ايضا فاذا كانت الاحتياجات التمويل للدورة اكبر من الموارد المتولدة من نفس الدورة نقول في هذه الحالة ان المؤسسة بحاجه الى راس المال العامل، وتحسب احتياجات راس المال للعامل بالعلاقة التالية:

حيث ان احتياجات التمويل الدولية ترتبط بسرعة دوران عناصر الاصول المتداولة اما موارد التمويل فتتمثل في الديون قصيرة الاجل او ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها ويمكن تحديد احتياجات

احتياجات راس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) – (الديون قصيرة الاجل _ سلفات مصرفية)

راس المال العامل بعلاقة التالية[3]:

---

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008ص210، ص211

[2] مخلوفي عبد الهادي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين الاداء المالي دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين شرق بلاد قسنطينة، EPE/TVAمذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2016، ص 66

[3] أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، مذكرة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016ص45

3_ الخزينة: TN

يعتبر تفسير الخزينة المحور الاساسي في تسيير السيولة في تحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمه موجبة واكتشفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفصلا، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى اجلها وتحسب بإحدى العلاقتين التاليتين[1]:

المطلب الثالث: دور معايير التدقيق الجزائرية في تحسين الاداء المالي للمؤسسات

الخزينة = القيم الجاهزة_السلفات المصرفية

الخزينة = القيم الجاهزة_السلفات المصرفية

تعد معايير التدقيق الجزائرية أداة أساسية لضمان مصداقية القوائم المالية، حيث تساهم في تعزيز جودة التقارير المالية والامتثال للمتطلبات القانونية والمحاسبية، مما ينعكس إيجابيًا على الأداء المالي للمؤسسات. ومن خلال توحيد إجراءات التدقيق، تسهم هذه المعايير في تحسين. كفاءة الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر المالية، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

أولا: اهداف الاداء المالي

إن الاداء المالي يمكن أن يتحقق للمستثمرين الاهداف التالية:

تقييم الاداء المالي والنقدي لشركة.

تحديد الانحرافات بالأداء المحقق عن التخطيط وتشخيص أسبابها. تحديد الفرص المتاحة امام الشركة والتي يمكن استثمارها.

يمكن للمستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير تأثير ادوات الاداء المالية من ربحية وسيولة نشاط المديونية على سعر السهم.

يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة، ومنه فان الموضوع الاساسي الأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الافضل من خلال مؤشرات الاداء المالي للمؤسسة[2].

[1] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص31، ص35.

[2] عدنان تايه النعيمي، التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار البازوري، دون طبعة، 2016، ص16.

ثانيا: اصدارات معايير التدقيق الجزائرية

باعتبار أن الجزائر عرفت إصلاحات مست التدقيق قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة معايير محلية سميت بمعايير التدقيق الجزائرية قصدا منه زيادة في الاداء المهني لممارسي مهنة التدقيق لمواكبة المستوى الدولي ، كان اول اصدار في فيفري ٢٠١٦ عرفت صدور اربع معايير محلية حيز التنفيذ الموجهة لجميع أشكال التدقيق الثانوية ، الاصدار الثاني جاء في المقرر رقم (١٥٠) المؤرخ في ١١ اكتوبر ٢٠١٦ المنشور في الجريدة الرسمية لوزارة المالية بمجلس محاسبة والموقع من طرف وزير المالية الذي وضع معايير حيز التنفيذ اما الاصدار الثالث جاء في المقرر رقم (٢٣) المؤرخ في ١٥ مارس ٢٠١٧ نص كذلك على ادخال اربعة معايير حيز التنفيذ ومن بعدها الاصدار الرابع الذي جاء حسب المقرر رقم(٧٧) المؤرخ في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧ عن وزارة المالية يهدف هذا المقرر الى وضع حيز التنفيذ اربعة معايير الجزائرية للتدقيق الجزائري ، صدرت هذه المعايير فقط في الجريدة الرسمية لوزارة المالية ، إضافة إلى ما الإرشادات التي يجب على المدقق القانوني والتعاقدي الاخذ بها تضمنت هذه المعايير عدة عناصر اخرى اهمها الهدف من المعيار الصادر بمجالات تطبيقه ، ولترشيد المدققين اثناء القيام بعملهم سعت وزارة المالية بإصدار معايير التدقيق المتممة لسلسة التشريعات الموضحة والمفسرة لبعض المواد اساسا في القانون 10 المتعلق بتنظيم المهنة فقد تعددت إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة لمعايير التدقيق الجزائرية والتي وصلت عددها 16 معيار[1].

ثالثا: تحسين الاداء المالي من خلال معايير التدقيق الجزائرية

تعتبر معايير التدقيق الجزائرية احدى الركائز الأساسية لمهنة التدقيق لأنها تعتبر بمثابة إطار عام ينظم هذه المهنة داخل الجزائر، إذا تهتم بتوضيح المسار الذي يجب ان يتبعه محافظ الحسابات منذ قبوله المهمة الى حين وصوله لإعداد تقريره النهائي. كما تعرف المعايير الجزائرية للتدقيق على انها مرجع يسترشد به المهنيين من اجل اداء مهمتهم والخروج بتقرير ذو جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم، غير ان هذه المعايير قابله للتعديل والاضافة والتجديد طبقا لظروف التطور الاقتصادي ومقتضيات التطبيق الجزائري للمعايير الدولية.[2]

تكتسي التقارير التي يعدها المدقق اهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الادارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ القرارات التي تكون في صالحها، حيث ان

[1] وزارة المالية المجلس الوطني للمحاسبة مقرر رقم002المؤرخ ٠٤/٠٢/٢٠١٦.

[2] حمزة صويفي، عنون فؤاد، مدى التزام الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق، مجلة المحاسب التدقيق والمالية، مختبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد02، العدد01،ص39

اتخاذ الادارة العليا للتوصيات المدقق يساهم في التحسين من اداء المؤسسة المالية ويعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك تمتع مدقق الحسابات في المؤسسة باستقلالية الكافية للقيام بمهامه.

ويتجلى دور التدقيق في مساعدة الادارة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط واستخدام الموارد ممارسة النشاطات، وذلك باستغلال مواردها والحصول على التمويل المالي، ومن خلال قيام قسم التدقيق الداخلي بالمهمة الموكل بها فانه يعمل على مراجعة كافة النشاطات والعمليات المتعلقة بالمؤسسة والعمل على ضبط الاداء والتوجيه نحو تحقيق الاهداف وفق الخطط الموضوعية. ويهدف اتخاذ القرارات الى تحسين ادائها المالي والمحافظة على حصتها في السوق ومركزها وتعظيم ثروة المؤسسة.

التدقيق له دور فعال في ادارة المخاطر ويعتبر أداة مرشدة للعمل لان تدقيق ادارة المخاطر يكشف عن نقاط ضعف في البرنامج وبالتالي يخلق فرصه لعلاج عيوبه وخلق برنامج اقوى، ومن الواضح أن المؤسسة لن تستفيد اذا وضع التقرير على الرف من اجل الرجوع اليه مستقبلًا، وبينما سيوفر الكثير من المناقشات مرجعا مفيدا لسنوات مقبلة حيث تحتوي معظم تقارير التدقيق على توصيات قوية جديرة بالتنفيذ الفوري، وبالتالي يقلل من الخسائر ويرفع من اداء المؤسسة المالي وهو هدف الذي تسعى اليه كل مؤسسة[1].

ومن هنا يتضح أن معايير التدقيق الجزائرية تلعب دورًا جوهريًا في تنظيم مهنة التدقيق وضمان جودة التقارير المالية، مما يعزز مصداقية المعلومات المحاسبية ويدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات. فالتدقيق لا يقتصر على كشف الأخطاء، بل يساهم في تحسين الأداء المالي والإداري عبر تقديم توصيات تساهم في تقليل المخاطر وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة [2].

[1] زكرياء عبدي، نبيل حمادي، مساهمة التدقيق في تحسين الاداء المالي بالمؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13، العدد01، 2021، ص52، ص53.

[2] ن الاداء المالي بالمؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد13 ، العدد01 ، 2020، ص52، ص53.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية والأجنبية

من خلال اطلاعنا من اجل الحصول على المعلومات والمراجع المتعلقة بموضوع دراستنا وجدنا عدد من الدراسات السابقة التي انجزت في هذا المجال نذكر منها:

1- بصيري رية، المعايير الدولية والمعايير الجزائرية للتدقيق ومدى تطبيقها في مكاتب محافظي الحسابات في الجزائر، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر 2023/2022.

حيث توصلت الى ان معايير الجزائرية للتدقيق تسهم في تحسين أداء مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كما اتفقوا على أن المعايير الجزائرية للتدقيق سيكون لها دورا مهما في توحيد الممارسات المهنية، وتعتبر بمثابة النور الذي ينير عملهم موضحة أهم الخطوات التي يمرون بها بدءا من رسالة المهمة الى الوصول الى ثمرة عملهم وهو التقرير.

2- رشيد سفاحلو، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ضل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة، مذكرة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017/2016.

توصلت هذه الدراسة أن الجزائر تبنت اربعة معايير دولية للتدقيق في فيفري 2016، وتبنيها لأربعة معايير دولية أخرى في أكتوبر 2016، تبينت من خلالها أن الجزائر متجهة نحو التبني الكامل للمعايير الدولية للتدقيق، كما تنبأ به خبراء المحاسبون المستجوبون، رغم أن أفراد عينة الدراسة في مجملهم اتفقوا على أن الجزائر ستبنى جزء من المعايير الدولية للتدقيق وتطوره محليا.

3- دراسة بوزايدي آسيا وبن عبد الله نعيمة (2015)

حاولت هذه الدراسة الاجابة عن الاشكالية والمتمثلة في معرفة العوامل المتحكمة في قياس الأداء المالي في الوطنية للمنضمات ومواد الصياغة، خلال الفترة (2015-2016)، باستعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي وفي الجانب التطبيقي من خلال اعتماده على الميزانيات والجداول والمؤشرات المالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها يتمثل في:

_ ان عملية تقييم الأداء المالي تساهم في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.

4- دراسة رشيدة جليلي (2013).

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال معالجة اشكالية مدى مساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي تم استخدام النهج التحليلي من خلال دراسة المؤشرات والنسب المالية وإجراء مقارنة بين السنوات.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة.
- تسعى القرارات المالية الى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

1 Bakhit , Bakhit, G, R, Alamin ,M, A

تناولت هذه الدراسة اشكالية الأداء المالي ودوره في صناعة القرارات المالية حيث هدف الباحث الى الكشف عن الدور الذي تلعبه الادارة المالية في الشركات التجارية ومساهمة الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية وقرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الارباح وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لمعالجة اشكالية الدراسة حيث كانت عينة الدراسات متمثلة في الشركات التجارية

وتوصلت هذه الدراسة الى أن اغلبية أفراد العينة يوافقون على ان الادارة المالية لها دور في صنع القرار كما اظهرت وجود علاقة بين التخطيط المالي للمؤسسة والقرارات الادارية والمالية.

Musa adeizafarouk and shehusmanhassan , Impact of audit quality and financial performance of quoted cement firms in Nigeria 2014.

تمثلت أهداف الدراسة في تحديد استقلال مراجعي الحسابات عن الأداء المالي للشركات والتأكد من تأثير حجم مدقق الحسابات عن الأداء المالي للشركات ولأغراض هذه الدراسة تم ترميز هذه البيانات ثم عرضها وجمعها في جدول وتحليلها.

وتم التوصل الى النتائج التالية أن مستولا حجم مدقق الحسابات واستقلالية المراجع مرتفعة في حين أن هامش صافي الربح للصناعة مازال منخفض وهذا بسبب التحسين الذي مازال قائما لديها.

المطلب الثاني: نقد الدراسات السابقة:

الملاحضات على المنهجية

- قلة التفاصيل حول العينة ما وضحت عدد المكاتب او المحاسبين التي شملتهم الاستبانة.
- غياب التحليل الكمي الواضح.
- عدم توضيح المنهجية بشكل ادق وتوسيع العينة، اضافة الى تحليل كمي يقيس أثر تطبيق المعايير على الاداء المالي.

المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية استخلصنا كالآتي:

ان معظم الدراسات السابقة تباينت من خلالها أن الجزائر متجهة نحو التبني الكامل للمعايير الدولية للتدقيق ودور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية، حيث ركزت جملة من الدراسات على دراسة الأداء المالي للمؤسسة والعوامل المتحكمة فيه ومعايير الأداء المالي وكذا العلاقة بين الأداء المالي والقرارات المالية ودور الأداء المالي في صناعة القرارات المالية، إذ ان معظم الدراسات السابقة قد اعتمدت على جملة من النماذج والمؤشرات والنسب المالية.

أما فيما يخص هذه الدراسة فتتشابه مع الدراسات السابقة من حيث دراسة مدى تأثير معايير التدقيق في تحسين الأداء المالي وهذا من خلال دراسة العلاقة بين الأداء المالي والقرارات المالية. بالإضافة أنها تتشابه مع بعض الدراسات في الأداة المستخدمة من خلال الإعتماد على المؤشرات والنسب المالية للقيام بعملية التحليل والتوصل الى النتائج، كما أن هذه الدراسة اعتمدت على نفس المنهج المتبع في معالجة اشكالية الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

تبين يوضح أن معايير التدقيق المعتمدة في الجزائر تلعب دورا محوريا في تعزيز للأداء المالي للمؤسسات وتحسينه، فهذه المعايير توفر إطارا موحدا ومتكاملا يساعد في تقييم الأداء المالي بدقة وموضوعية، بما يعزز من مستوى الشفافية والمصداقية في التقارير المالية وهذا بدوره يرسخ ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح، إلى جانب مساهمته في رفع جودة المعلومات المالية المقدمة، وما يتيح عرضا دقيقا وشاملا للوضعية المالية للمؤسسة.

إضافة الى ذلك، فإن هذه المعايير تساهم في الكشف المبكر عن المخاطر والأخطاء المحتملة في البيانات المالية، مما يمنح المؤسسات الوقت الكافي لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، ويسهم في رفع كفاءة العمليات المالية والرقابية، وبالتالي تحسين الأداء العام للمؤسسة.

كما أن الإلتزام بهذه المعايير يعزز الامتثال للتشريعات الجزائرية، مما يحد من المخاطر القانونية والتنظيمية.

تجدر إشارة الى أن معايير التدقيق الجزائرية ليست خطوات تقنية، بل تمثل اختيارا استراتيجيا يعزز التزام المؤسسة بالنزاهة والشفافية ويرفع من قدراتها التنافسية واستمراريتها في الأسواق المحلية والدولية.

ختاما، يمكن التأكد على ن معايير التدقيق الجزائرية تعد أداة رئيسية لتحقيق النجاح المالي وضمان استدامة المؤسسات على المدى الطويل.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

يتوقف نجاح وانجاز الدراسة الميدانية على تحديد طريقة جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، إضافة الى تحديد مختلف الأدوات الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد من المناهج الملائمة لدراسة الظواهر المحاسبية والمالية، حيث يهدف الى وصف واقع مساهمة معايير التدقيق الجزائرية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وتحليل أثرها بناء على آراء المبحوثين.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

يعتمد تحديد طريقة الدراسة على جمع البيانات وعلى معرفة مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وكيفية قياسها والتأكد من صدق وثبات أداة البحث.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة والعينة

سوف نتطرق لمجتمع الدراسة ثم للعينة

أولا/ مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة داخل المؤسسات الجزائرية، بالإضافة الى بعض الاطارات المالية والادارية ذات الصلة.

ثانيا/ عينة الدراسة

اختيرت عينة عشوائية بسيطة عددها (60) ولكن ألغيت منها عشرون عينة ليكون العدد (40) من العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة داخل المؤسسات الجزائرية. والجدول التالي يوضح العينة المستهدفة.

جدول رقم 5: تحديد العينة المستهدفة

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة		عدد الاستمارات الملغاة		عدد الاستمارات القابلة للتحليل	
التكرار	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
40	40	%100	00	%00	40	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الاستبيان

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

أ. الفرضيات الفرعية:

- تطبيق معايير التدقيق يؤدي الى تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية.
- الالتزام بمعايير التدقيق يعزز الشفافية والافصاح المالي ويزيد من ثقة الشركاء والمستثمرين.
- معايير التدقيق تساهم في تحسين الأداء المالي.

ثانيا/ كيفية قياس متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 6 : مقياس ليكارت الثلاثي

الاستجابة	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1
المجال	3 ـ 2,34	2,33 ـ 1,6	1,66 ـ 1

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS**. وارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، ص: 540

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة للبحث على نوعين من المصادر هما:

أولا/ المصادر الأولية: وتتمثل في كل ما يتوفر من كتب متعلقة بالموضوع وكذلك رسائل ماجستير وماستر متعلقة بمعايير التدقيق والأداء المالي.

ثانيا/ المصادر الثانوية: وتتمثل في تصميم استبيان موجه لعينة من العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة داخل المؤسسات الجزائرية. (**أنظر الملحق رقم (01)**) كأداة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمجتمع البحث وتطبيقها على عينة ممثلة له.

كما احتوى الاستبيان على ثلاث محاور رئيسية، كل منها يعكس فرضية من فرضيات الدراسة، بالإضافة الى البيانات الشخصية:

- البيانات الشخصية: متعلق بالأسئلة الشخصية ويتكون من 5 فقرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية)
- المحور الأول: تضمن عبارات الفرضية الأولى وقد شمل (10) عبارات.
- المحور الثاني: تضمن عبارات الفرضية الثانية، وقد شمل (7) عبارات.

- المحور الثالث: تضمن عبارات الفرضية الثالثة، وقد شمل (5) عبارات.

الفرع الرابع: ثبات وصدق أداة الاستبيان

أولا/ ثبات أداة الاستبيان

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على نفس العينة وتحت نفس الظروف والشروط.

وقد تم دراسة ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول:

جدول رقم 7 : معامل الثبات قبل التصحيح

المتغيرات	معامل آلفا كرونباخ
المحور الأول (مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية)	0,650
المحور الثاني (العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتحسين الأداء المالي	0,739
المحور الثالث (أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء)	0,525

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن معاملات ألفا كرونباخ لكل من المحور الأول والمحور الثاني، أكبر من (0,6) وهذا يدل على أن أداة القياس تمتاز بثبات، لكن تبين أن المحور الثالث أصغر من (0,6) وهذا يدل على ضعف في تجانس العبارات، مما يضعف موثوقية الأداة ويشير الى ضرورة مراجعتها.

ولهذا لا بد من تصحيح معامل المحور الثالث من خلال تحليل "الارتباط المصحح بين العبارة والمجموع الكلي" و"ألفا في حالة حذف العبارة"، بهدف تحسين الثبات العام وضمان صلاحية الأداة في تمثيل المتغيرين محل الدراسة.

جدول رقم 8 : يوضح تحليل ثبات متغير المحور الثالث (أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء)

Statistiques de total des éléments				
	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
غياب الالتزام بمعايير التدقيق	12,90	1,477	,616	,246

يؤدي الى تقارير مالية غير دقيقة				
ضعف تطبيق المعايير يجعل المؤسسة عرضة لمخاطر مالية وقانونية	12,83	1,943	,455	,390
معايير التدقيق الجزائرية تساعد على تحسين جودة المعلومات المالية.	13,02	1,974	,354	,436
نقل المخاطر المالية للمؤسسة عند تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.	14,10	2,297	,018	,644
يؤدي ضعف تطبيق المعايير الى تقارير مالية غير شفافة أو تفتقر للمصداقية.	12,80	2,421	,246	,497
إن المؤسسات التي لا تلتزم بالمعايير تتعرض أكثر لمخاطر التلاعب أو الفساد المالي.	12,72	2,615	,073	,547

لمصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

يظهر الجدول أعلاه أن العبارة رقم (4) "نقل المخاطر المالية للمؤسسة عند تطبيق معايير التدقيق الجزائرية" تسجل ارتباطا منخفضا مع المتغير الكلي، وكانت قيمة "ألفا عند الحذف" أعلى من الآلفا الأصلي، ما يدل أن حذفها يحسن الثبات.

بعد حذف العبارة ارتفع معامل آلفا من (0,525) الى (0,664)، وهي قيمة مقبولة تشير الى اتساق داخلي جيد للمقياس.

جدول رقم 9 : معامل الثبات بعد التصحيح

المتغيرات	معامل آلفا كرونباخ
المحور الأول (مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية)	**0,650**
المحور الثاني (العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتحسين الأداء المالي	**0,739**
المحور الثالث (أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء)	**0,664**

لمصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

بعد إجراء التصحيح اللازم لمعامل آلفا كرونباخ من خلال تحليل العبارات وحذف غير المتسقة منها، تحصلنا على معامل ثبات للمحور الثالث (أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء) يقدر بـ(0,664)، وهي قيمة تقع ضمن المجال المقبول احصائيا وتدل على اتساق داخلي جيد بين العبارات المكونة للمحور.

تشير هذه النتيجة أن أداة القياس المستخدمة في البحث تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، وان العبارات المتبقية بعد التصحيح تعبر بشكل متجانس عن المتغيرات المدروسة. وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتحصل عليها عند تحليل العلاقة بين متغيري البحث، دون التخوف من وجود خلل في بناء الاستبيان أو ضعف ثباته.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

قصد القيام بالتحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بموضوع البحث استخدمنا أدوات إحصائية وكذلك برامج إحصائية.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس وتقييم متغيرات الدراسة

- **التكرارات:** هي اسلوب من أساليب التبويب الذي يعتمد على عدد المرات التي تكرر فيها المفردة[1]. وقد استعملت لتحديد عدد الإجابات الخاصة بكل المستجوبين.
- **النسبة المئوية:** وهو تحويل التكرارات المطلقة الى تكرارات نسبية، أي يحسب تكرار كل فئة كنسبة مئوية من مجموع التكرارات التي يتضمنها التوزيع التكراري، ويستخدم لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة.[2]
- **المتوسط الحسابي (Mean):** يعتبر المؤشر الأكثر أهمية لقياس المواضع المركزية، ويستخدم بكثرة في مختلف الدراسات والحسابات.[3]
- **الانحراف المعياري:** مقياس إحصائي لمدى تشتت مجموعة من القيم حول وسطها الحسابي، وهو الجذر التربيعي للتباين.[4]
- **آلفا كرونباخ:** يستعمل للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

الفرع الثاني: البرمجيات الإحصائية المستخدمة

وتتمثل فيما يلي:

- **برنامج IBM SPSS Statistique v22:** هو برنامج يعد أحد أهم وأشهر حزم البرامج الجاهزة في مجال المعالجة الاحصائية للبيانات.[5]
- **برنامج EXCEL:** هو أحد مجموعة برامج الأوفيس ووظيفته إنشاء الجداول الالكترونية وإجراء العمليات الحسابية والاحصائية المعقدة بسرعة وكفاءة عالية، وكذلك إضافة المخططات والرسوم البيانية.[6]

---

[1] – بوشاشي بوعلام، **فوائد الإحصاء، دروس وتمارين**، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، ص:10.

[2]– عبد العزيز فهمي هيكل, مرجع سابق، ص: 736.

[3]– أحمد مصطفى الأشقر, **مقدمة في الإحصاء مفاهيم و طرائق**، دار الثقافة للنشر و التوزي، عمان 2009، ص: 50.

[4]– عبد العزيز فهمي هيكل, المرجع السابق، ص: 798.

[5]– ابراهيم سالم ابراهيم أبو عمرة، **استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله**، أطروحة ماجستير في الاحصاء, جامعة الأزهر، غزة، ص:43.

[6]– محسن مجم المالكي، **تعلم برنامج مايكروسوفت اكسل 2003**، دار العلوم للنشر والتوزيع، بيروت، بدون سنه نشر، ص:01.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

سيتم عرض نتائج الدراسة وإجراء الاختبارات الإحصائية وذلك من خلال النقاط التالية:

- خصائص عينة الدراسة؛
- عرض نتائج الدراسة؛
- اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول: المتغيرات الديمغرافية

من أجل تحديد عينة الدراسة قمنا بتمثيل القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS22.

أولا/ توزيع أفراد العينة حسب الجنس

حتى تكون النتائج أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

جدول رقم 10 : توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	29	%72,5
الإناث	11	%27,5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

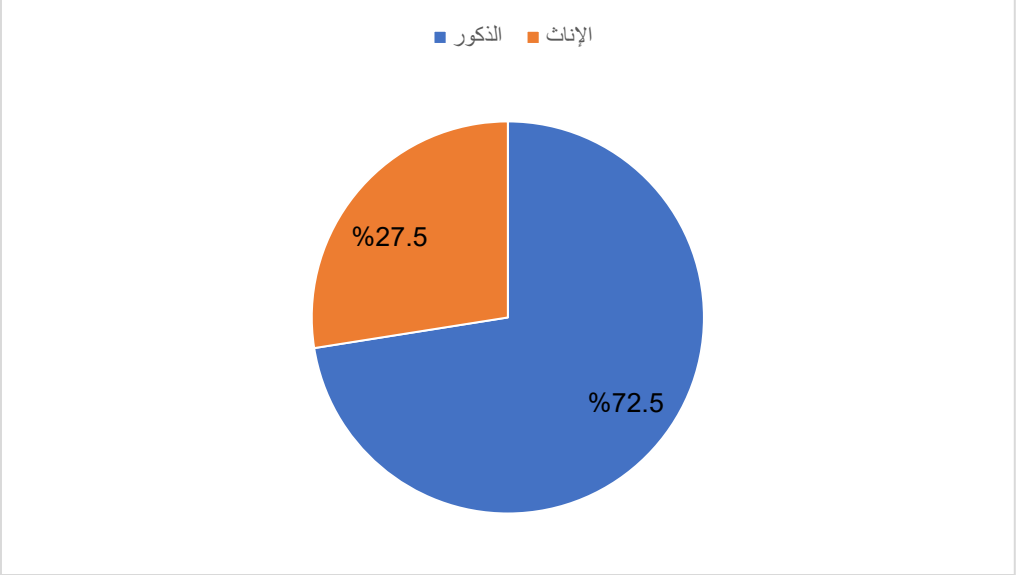

الشكل رقم 2 : تركيبة أفراد العينة حسب الجنس

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

يوضح التوزيع الديمغرافي لعينة الدراسة من حيث الجنس أن نسبة الذكور بلغت 72,5% (29 موظفا)، في حين بلغت نسبة الإناث 27,5% (11 موظفة)، يعكس هذا التوزيع ميلا واضحا نحو هيمنة الذكور في مجال التدقيق والمحاسبة في المؤسسات الجزائرية، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة هذا القطاع الذي لا يزال ينظر اليه على أنه مجال ذكوري في العديد من البيئات المهنية، خاصة في المناطق التي تتسم بالطابع التقليدي.

ورغم التفاوت في التمثيل، فإن مشاركة الإناث بنسبة قاربت الربع تعد مؤشرا إيجابيا على انخراط المرأة الجزائرية في المجالات المالية والتدقيقية، مما يعزز من أهمية التمكين المهني للمرأة في هذا القطاع، ومن جهة أخرى، يضفي هذا التوازن النسبي بعدا واقعيا على نتائج الدراسة حيث يعكس التوزيع الحقيقي للموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب العمر:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

جدول رقم 11 :توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	4	%10
من 31 الى 45 سنة	19	%47,5
45 سنة فأكثر	17	%42,5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

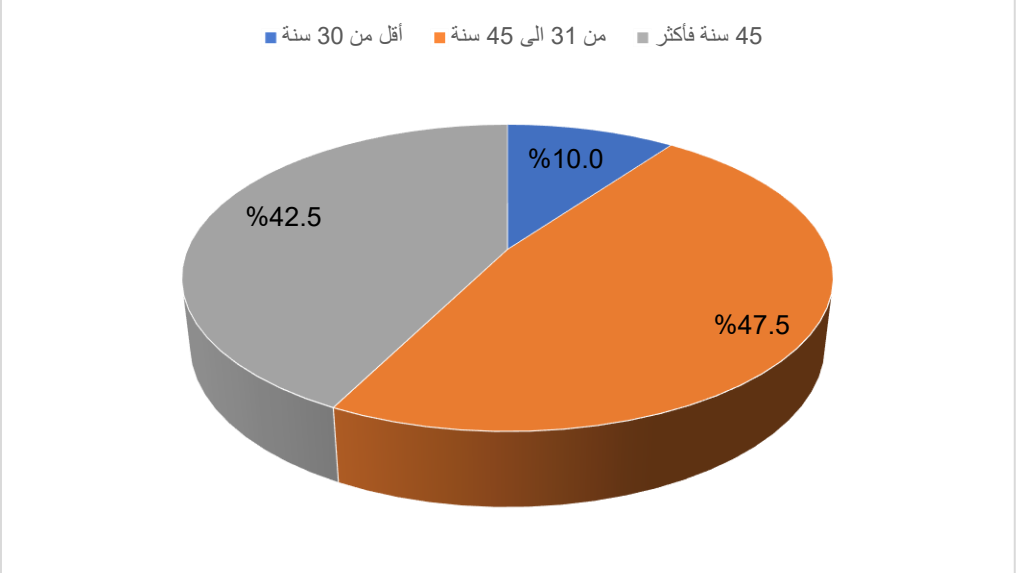

الشكل رقم 3 : تركيبة أفراد العينة حسب العمر

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

يعكس هذا التوزيع أن غالبية المشاركين ينتمون الى الفئة المنهية المنتجة مهنيا (من 31 الى 45 سنة) بنسبة (47,5%)، وهي الفئة التي غالبا ما تمتلك مزيجا من الخبرة الميدانية والطاقة المهنية، مما يجعلها قادرة على تقديم تقييمات دقيقة لموضوع الدراسة.

كما أن النسبة المرتفعة للفئة (45 سنة فأكثر) بـ (42,5%)، تشير الى وجود مشاركين ذوي خبرة طويلة في مجالات التدقيق والإدارة المالية، ما يعزز من موثوقية البيانات المستخلصة.

أما الفئة (أقل من 30 سنة) والتي تمثل نسبة (10%) فقط، فتعد تمثيلا محدودا للشريحة الشابة، وهو أمر متوقع نظرا لكون هذه الفئة في بداية مسارها المهني ولم تكتسب بعد خبرة كافية تجعلها تمثل نسبة كبيرة في هذا النوع من الدراسات المتخصصة..

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

جدول رقم 12 :توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	8	%20
ماستر	12	%30
دكتوراه	13	%32,5
شهادة أخرى	7	%17,5
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

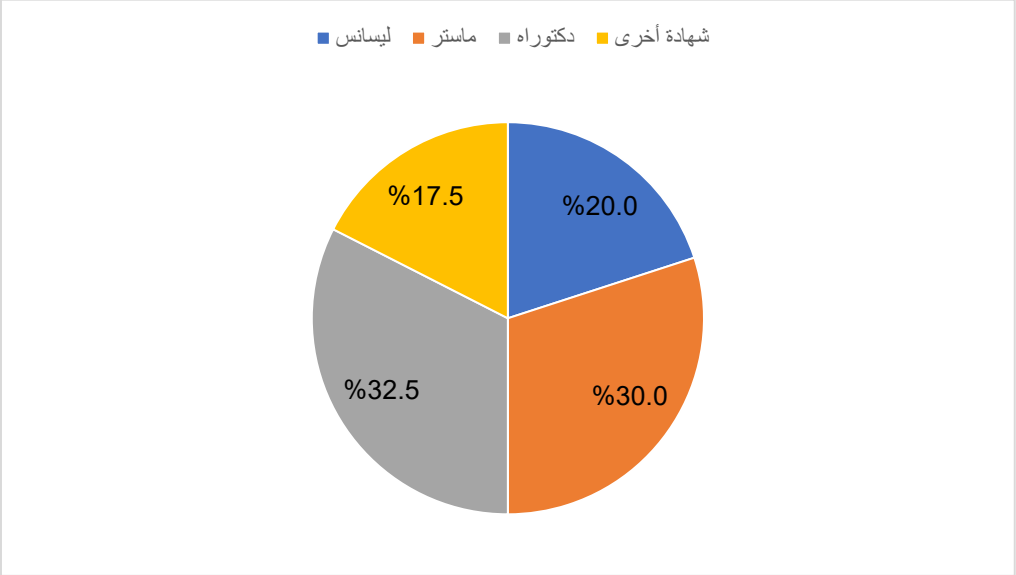

الشكل رقم 4: تركيبة أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

يظهر هذا التوزيع أن أغلبية الموظفين يحملون مستوى علميا عال، حيث يمثل الحاصلون على شهادتي (الماستر والدكتوراه) نسبة (62,5%)، من إجمالي العينة، مما يضفي على الدراسة طابعا أكاديميا وعمقا معرفيا في تقييم أثر معايير التدقيق على الأداء المالي.

كما أن وجود نسبة معتبرة من الحاصلين على (شهادات مهنية أو تطبيقية) بـ (17,5%)، يشير الى إشراك فئة تمتلك خبرات عملية ميدانية قد لا تكون أكاديمية بالكامل، لكنها مهمة في فهم واقع تطبيق معايير التدقيق داخل المؤسسات.

أما فئة (ليسانس) بـ (20%)، فتمثل قاعدة أساسية من الكوادر الوسطى التي غالبا ما تكون على تماس مباشر مع العمليات المالية والإدارية اليومية.

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (09): توزيع العينة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة
مدقق داخلي	4	%10
محاسب	3	%7,5
موظف إداري	15	%37,5
أخرى	18	%45
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

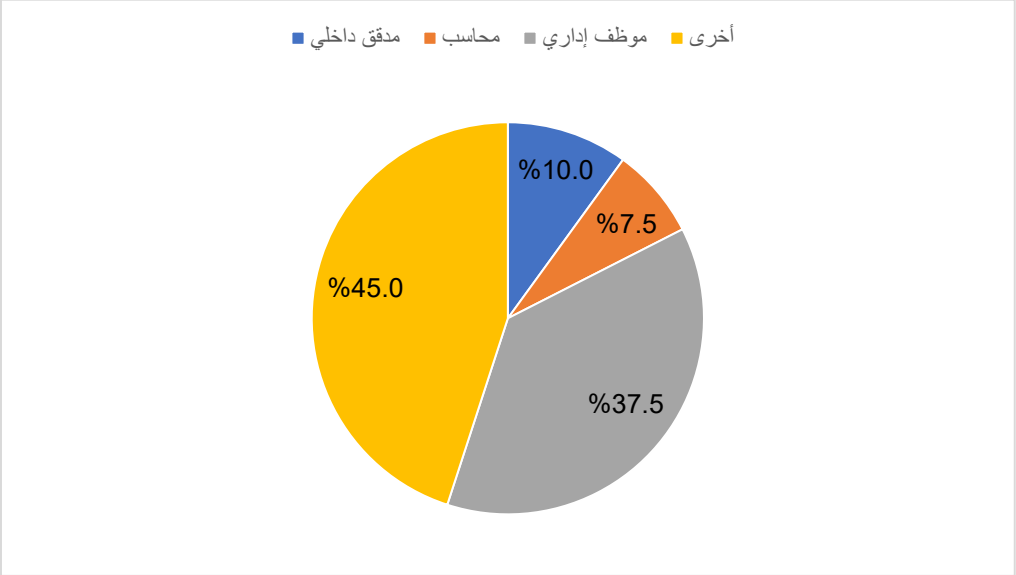

الشكل رقم 5 : تركيبة أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

يشير هذا التوزيع الى أن النسبة الأكبر من الموظفين تنتمي الى فئة (أخرى "إطارات عليا، تقنيون، مختصون ماليون....الخ) نسبة (45%) وفئة (الموظفين الاداريين) نسبة (37,5%)، مما يدل على تنوع الخلفيات المهنية للعينة، ويعد مؤشرا ايجابيا على شمول الدراسة لوجهات نظر متعددة داخل المؤسسة.

ورغم أم عدد المدققين الداخليين والمحاسبين أقل نسبيا، إلا أن مشاركتهم تظل ذات أهمية بالغة، كونهم الفئة الأكثر ارتباطا بموضوع الدراسة، ما يضيف قيمة نوعية للتحليل.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

جدول رقم 13: توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	4	%10
بين 5 و 10 سنوات	16	%40
أكثر من 10 سنوات	20	%50
المجموع	**40**	**%100**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

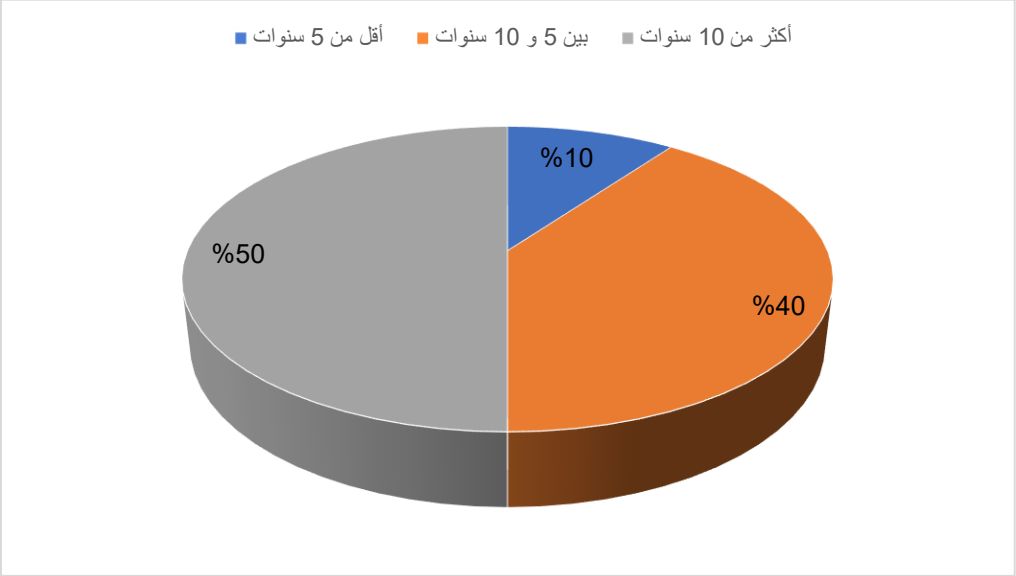

الشكل رقم **6: تركيبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

يعكس هذا التوزيع أن غالبية الموظفين يتمتعون بخبرة مهنية متقدمة، حيث يمثل أصحاب (أكثر من 10 سنوات)، نسبة (50%)، مما يضفي على نتائج الدراسة عمقا مهنيا وواقعيا، خصوصا عند تحليل مدى ادراكهم لتأثير معايير التدقيق على الأداء المالي للمؤسسات.

كما أن فئة (من 5 الى 10 سنوات) تمثل نسبة معتبرة (40%)، وهي شريحة غالبا ما تكون في مرحلة النضج المهني ما يعزز من اتزان تقييماتهم لبيئة العمل وظروف التدقيق.

أما فئة (أقل من 5 سنوات) نسبة (10%)، فتمثل شريحة محدودة من ذوي الخبرة الناشئة، وتعكس تصورات أكثر حداثة أو تأثيرا بالتكوين النظري أكثر من التجربة العملية.

الفرع الثاني: الاتجاه العام لآراء المستجوبين

بعد أن قمنا بتحليل خصائص العينة حسب البيانات الشخصية، سنقوم باستخدام الاحصاء الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي للتعرف على الاتجاه العام لآراء أفراد العينة

1. سنتطرق لما يتعلق بالمحور الأول "مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية" في الجدول التالي:

جدول رقم **14** : **تقييم مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية من وجهة نظر الموظفين**

الرقم	العبارات	Mean	الإنحرا ف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تطبيق معايير التدقيق يساهم في تحسين الرقابة.	2,88	0,404	موافق	1
2	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق ويستند اليها عند القيام بعمله.	2,75	0,543	موافق	2
3	معايير التدقيق الجزائرية متماشية مع المعايير الدولية	1,45	0,597	غير موافق	10
4	يؤدي احترام المعايير الى تحسين نظام الرقابة الداخلية.	2,7	0,464	موافق	3
5	التدقيق وفق المعايير الجزائرية يساعد في كشف نقاط الضعف المالية.	2,45	0,639	موافق	4
6	هناك قسم خاص لعملية التدقيق الداخلي.	1,98	0,62	محايد	9
7	تمثل وضيفة التدقيق إحدى الوظائف الأساسية في مؤسستكم.	2,43	0,747	موافق	5
8	المدققون هم من يكشفون مشاكل الرقابة.	2,3	0,723	محايد	6
9	معايير التدقيق الجزائرية وحدت التدقيق في الجزائر	2,2	0,723	محايد	7
10	اصدار معايير التدقيق الجزائرية جاء ملائمة مع ما تتطلبه البيئة الجزائرية.	2	0,816	محايد	8
مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية		**2,31**	**0,627**	**محايد**	**–**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

جاء المتوسط العام لتقييم "مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية" (2,31) وهو يقع ضمن الاتجاه "المحايد"، وهذا يشير الى أن أفراد العينة لم يظهروا اتفاقا قويا أو رفضا قاطعا، مما يعكس نوعا من التردد أو التباين في وجهات النظر حول فاعلية تطبيق معايير التدقيق الجزائرية في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

ومع ذلك، عند تحليل العبارات بشكل فردي من حيث ترتيبها حسب المتوسط الحسابي، يتبين ما يلي:

- **عبارات لقيت اتفاقا واضحا:**

- تطبيق معايير التدقيق يساهم في تحسين الرقابة.

- يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق ويستند اليها عند القيام بعمله.
- يؤدي احترام المعايير الى تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- التدقيق وفق المعايير الجزائرية يساعد في كشف نقاط الضعف المالية.
- تمثل وضيفة التدقيق إحدى الوظائف الأساسية في مؤسستكم.

تدل هذه العبارات على وجود وعي ايجابي نسبي لدى أفراد العينة بأهمية المعايير وتأثيرها على الرقابة، خصوصا من الزاوية النظرية أو المثالية.

- **عبارات أظهرت حيادية:**

- المدققون هم من يكشفون مشاكل الرقابة.
- معايير التدقيق الجزائرية وحدت التدقيق في الجزائر.
- اصدار معايير التدقيق الجزائرية جاء ملائمة مع ما تتطلبه البيئة الجزائرية.
- هناك قسم خاص لعملية التدقيق الداخلي.

هذه الحيادية تعكس وجود فجوة بين الإطار النظري لتطبيق المعايير والواقع العملي داخل المؤسسات الجزائرية، سواء بسبب ضعف الامكانيات أو غياب الالتزام الفعلي.

- **عبارة لقيت عدم موافقة:**

- معايير التدقيق الجزائرية متماشية مع المعايير الدولية.

هذا مؤشر مهم على وجود تشكك أو إدراك من طرف المهنيين بأن المعايير الجزائرية لا تزال بحاجة الى مزيد من التطوير أو المواءمة مع المعايير الدولية، ما ينعكس على محدودية فعاليتها في تعزيز الرقابة.

رغم أن بعض العبارات أظهرت اتفاقا قويا حول دور معايير التدقيق في تحسين الرقابة، فإن المتوسط العام المحايد يشير الى وجود تباين في مدى اهتمام المدقق بمعايير التدقيق الجزائرية.

2. سنتطرق لما يتعلق بالمحور الثاني "العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتحسين الأداء المالي" في الجدول التالي:

جدول رقم 15: تقييم العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتحسين الأداء المالي من وجهة نظر الموظفين

الرقم	العبارات	Mean	لانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تساعد المعايير المعتمدة على اتخاذ قرارات مالية أفضل.	2,68	0,572	موافق	2
2	الالتزام بهذه المعايير أدى إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة	2,8	0,405	موافق	1
3	تطبيق المعايير يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين أو الشركاء الماليين بالمؤسسة.	1,9	0,744	محايد	7
4	جود تدقيق منتظم وفق المعايير يساهم في تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة.	2,62	0,586	موافق	3
5	وجود علاقة بين جودة عملية التدقيق وتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.	2,45	0,677	موافق	4
6	استخدام معايير التدقيق في تقييم الأداء يساعد المؤسسة على التخطيط للمستقبل وبلوغ أهدافها	2,28	0,751	محايد	5
7	تسمح معايير التدقيق الجزائرية بالتحكم في الحدث قبل وقوعه	2,15	0,834	محايد	6
العلاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائرية وتحسين الأداء المالي		**2,41**	**0,652**	**موافق**	**–**

المصدر: اعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

جاء المتوسط العام (2,41) وهو ما يقع ضمن الاتجاه "موافق"، مما يشير الى اتجاه ايجابي عام لدرى أفراد العينة نحو تأييد وجود علاقة بين تطبيق معايير التدقيق الجزائري وتحسين الأداء المالي، هذا يعني أن هناك اعتقادا سائدا بأن الالتزام بمعايير التدقيق يؤثر بشكل ايجابي على الشفافية والثقة المالية.

- **عبارات لقيت تأييدا (موافق):**

- الالتزام بهذه المعايير أدى إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- تساعد المعايير المعتمدة على اتخاذ قرارات مالية أفضل.
- جود تدقيق منتظم وفق المعايير يساهم في تحسين الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- وجود علاقة بين جودة عملية التدقيق وتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

هذا الترتيب يعكس قناعة قوية بفعالية معايير التدقيق في التأثير على الجانب المالي والتشغيلي في المؤسسة/ ما يدل على وعي بأهمية تطبيق المعايير ليس فقط من الناحية القانونية بل من الناحية الاستراتيجية أيضا.

- **عبارات أظهرت حيادية:**

- استخدام معايير التدقيق في تقييم الأداء يساعد المؤسسة على التخطيط للمستقبل وبلوغ أهدافها.
- تسمح معايير التدقيق الجزائرية بالتحكم في الحدث قبل وقوعه.
- تطبيق المعايير يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين أو الشركاء الماليين بالمؤسسة.

تظهر هذه الحيادية وجود نوع من التحفظ أو التردد في الحكم على المدى الفعلي لتأثير المعايير، خاصة فيما يتعلق بالثقة الاستباقية، وبعد التخطيط واقناع الشركاء الخارجيين.

رغم الاتجاه العام الايجابي، إلا أن الحيادية في نصف العبارات تقريبا توحي بأن الأثر الايجابي للمعايير ليس ملموسا أو موحدا عبر المؤسسات المختلفة، ويرتبط بدرجة التزام كل مؤسسة أو نضج بيئتها.

كما أن غياب الموافقة على عبارة "تطبيق المعايير يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين أو الشركاء الماليين بالمؤسسة" يكشف عن فجوة في التواصل أو ضعف في الشفافية التطبيقية، وهو ما يتطلب تعزيز جانب الافصاح وجودة التقارير الموجهة لأصحاب العلاقة.

3.سنتطرق لما يتعلق بالمحور الثالث " أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء" في الجدول التالي:

جدول رقم 16 : تقييم أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء من وجهة نظر الموظفين

الرقم	العبارات	Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	غياب الالتزام بمعايير التدقيق يؤدي الى تقارير مالية غير دقيقة	2,78	0,62	موافق	4
2	ضعف تطبيق المعايير يجعل المؤسسة عرضة لمخاطر مالية وقانونية	2,85	0,483	موافق	3
3	معايير التدقيق الجزائرية تساعد على تحسين جودة المعلومات المالية.	2,65	0,533	موافق	5
4	تقل المخاطر المالية للمؤسسة عند تطبيق معايير التدقيق الجزائرية.	2,88	0,335	موافق	2
5	يؤدي ضعف تطبيق المعايير الى تقارير مالية غير شفافة أو تفتقر للمصداقية.	2,95	0,316	موافق	1
أثر ضعف تطبيق المعايير على جودة التقارير والأداء		**2,82**	**0,457**	**موافق**	**–**

المصدر: إعداد الطلبة بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

جاء المتوسط العام مرتفعا (2,82) ضمن الاتجاه "موافق"، وهو أعلى متوسط تم تسجيله بين الفرضيات الثلاث، مما يدل على اتفاق شبه تام بين أفراد العينة، كما أن الانحراف المعياري (0,457) هو الأدنى مما يعكس تجانسا كبيرا في الآراء وعدم تشتت في مواقف المبحوثين.

تحليل العبارات حسب الترتيب:

- العبارة رقم (5) "يؤدي ضعف تطبيق المعايير الى تقارير مالية غير شفافة أو تفتقر للمصداقية"، تعكس وعيا واضحا بأن غياب المعايير يؤدي الى تقارير مضللة، مما يهدد الثقة المؤسسية.
- العبارة رقم (4) "تقل المخاطر المالية للمؤسسة عند تطبيق معايير التدقيق الجزائرية"، تشير الى أن المعايير تلعب دورا وقائيا في حماية المؤسسات من التهديدات المحتملة.

- العبارة رقم (2) "ضعف تطبيق المعايير يجعل المؤسسة عرضة لمخاطر مالية وقانونية"، تؤكد على أن التدقيق الجيد لا يساهم فقط في الشفافية، بل أيضا في تجنب المشكلات القانونية.
- العبارة رقم (1) "غياب الالتزام بمعايير التدقيق يؤدي الى تقارير مالية غير دقيقة"، تسلط الضوء على العلاقة المباشرة بين المعايير ودقة المعلومة المحاسبية.
- العبارة (3) "معايير التدقيق الجزائرية تساعد على تحسين جودة المعلومات المالية"، تعكس اعترافا ضمنيا بفعالية هذه المعايير حتى وان كانت محلية، في رفع جودة الافصاح.

النتائج المتسقة والموافقة التامة عبر كل العبارات تشير الى أن معايير التدقيق تنظر اليها كأداة حاسمة في ضمان الشفافية وتحقيق الأداء المالي الجيد، كما أن صياغة العبارات من زاوية "الضعف أو الغياب" أعطت قوة إضافية للتحليل، إذ أظهرت تأثير غياب هذه المعايير بشكل ملموس على جودة النتائج المالية.

الاعتراف بهذا الأثر يؤكد أن المبحوثين لا يرون المعايير كإجراء شكلي أو قانوني فحسب، بل كضرورة عملية لها نتائج مباشرة على نجاح المؤسسة أو فشلها.

الفرع الثالث: عرض ومناقشة نتائج الفرضيات الفرعية

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرق الى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بفرضيات البحث الثلاث، وذلك من خلال تحليل اجابات أفراد العينة حول مجموعة من العبارات المرتبطة بكل فرضية، باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحديد ما إذا كانت النتائج تؤكد أو تنفي صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة.

أولا/ الفرضية الأولى (تطبيق معايير التدقيق يؤدي الى تحسين نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية)

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي العام لهذه الفرضية بلغ (2,31) وهو ما يعكس اتجاها محايدا في آراء العينة المدروسة محو صحة هذه الفرضية، ورغم ذلك فإن تحليل العبارات الفرعية يظهر أن أغلب المشاركين وافقوا عللا عبارات جوهرية، منها:

- تطبيق معايير التدقيق يساهم في تحسين الرقابة.
- يؤدي احترام المعايير الى تحسين نظام الرقابة الداخلية.
- التدقيق وفق المعايير الجزائرية يساعد في كشف نقاط ضعف المالية.

ومع ذلك لوحظ وجود حياد أو رفض نسبي في بعض النقاط، خاصة المتعلقة بـ:

- ملاءمة المعايير الجزائرية للبيئة المحلية.
- مدى توحيدا للعملية التدقيقية.
- وجود قسم خاص للتدقيق الداخلي.

التحليل: تدل النتائج على وجود وعي جزئي بدور معايير التدقيق في تحسين الرقابة الداخلية، غير أن هذا الوعي يبدو محدودا بمدى انتشار وفعالية تطبيق هذه المعايير على مستوى المؤسسات، ويحتمل أن يكون ضعف التكوين المستمر أو عدم وجود آليات الزامية لتطبيق المعايير سببا رئيسيا لهذا الاتجاه المحايد.

ثانيا/ الفرضية الثانية (الالتزام بمعايير التدقيق يعزز الشفافية والافصاح المالي ويزيد من ثقة الشركاء والمستثمرين)

سجلت هذه الفرضية متوسطا حسابيا عاما قدره (2,41)، ما يعكس اتجاها ايجابيا (موافق) لدرى أفراد العينة حول صحة الفرضية، ومن أبرز العبارات التي نالت موافقة الأغلبية:

- الالتزام بالمعايير أدى إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- تساعد المعايير المعتمدة على اتخاذ قرارات مالية أفضل.
- جود تدقيق منتظم وفق المعايير يساهم في تحسين الأداء التشغيلي.

في المقابل، كانت هناك عبارات ذات اتجاه محايد، خاصة فيما يتعلق بـ:

- مدى قدرة المعايير على التحكم في الحدث قبل وقوعه.
- تعزيز ثقة المستثمرين.
- دور المعايير في التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

التحليل: تظهر هذه النتائج أن معايير التدقيق تعتبر عنصرا مؤثرا في دعم الشفافية والافصاح المالي، غير أن الثقة الكاملة في دورها على مستوى العلاقات الخارجية (المستثمرين والشركاء) ما تزال محل تردد ويعود ذلك الى غياب الالزامية القانونية أو ضعف الترويج لأهميتها في الأوساط المهنية.

ثالثا/ الفرضية الثالثة (معايير التدقيق تساهم في تحسين الأداء المالي)

حققت هذه الفرضية أعلى النتائج، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2,82)، مصنفا ضمن الاتجاه "موافق"، الى جانب أدنى انحراف معياري بلغ (0,457)، مما يشير الى تجانس قوي بين آراء المبحوثين.
جميع العبارات المدرجة تحت هذه الفرضية نالت درجة موافقة عالية، خصوصا تلك المتعلقة بـ:

- ضعف تطبيق المعايير الى تقارير مالية غير شفافة.

- تقل المخاطر المالية عند الالتزام بالمعايير.
- غياب الالتزام يؤدي الى تقارير غير دقيقة.
- المعايير ترفع من جودة المعلومات المالية.

التحليل: تشير هذه النتائج الى وجود قناعة راسخة لدى أفراد العينة بأن تطبيق معايير التدقيق يمثل أداة محورية لتحسين الأداء المالي وضمان مصداقية المعلومات المحاسبية، ويبدو أن الادراك العملي يعود الى التجربة الواقعية للمؤسسات مع حالات ضعف المعايير وما تسببه من آثار مالية سلبية.

الاستنتاج العام للمناقشة:

تظهر الدراسة أن الفرضيتين الثانية والثالثة تم تأكيدهما بدرجة عالية، في حين أن الفرضية الأولى جاءت بنتائج محايدة رغم وجود بعض الموافقات الجزئية، مما يشير الى ضرورة تفعيل وتطوير آليات الرقابة الداخلية بشكل متوازي مع تطبيق المعايير.

توصيات:

- نشر الوعي بأهمية معايير التدقيق داخل المؤسسات.
- توفير تكوين مستمر للممارسين في الميدان.
- تكييف المعايير الجزائرية بما يتماشى مع خصوصيات البيئة المحلية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال موضوع بحثنا والمتمثل في مساهمة معايير التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسات حاولنا معالجة الإشكالية العامة والتي تمحورت في " ما مدى مساهمة معايير التدقيق المطبقة في الجزائر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؟" ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمه الى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول الى الأدبيات النظرية لمعايير التدقيق الجزائرية والأداء المالي ثم عرض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

بينما في الفصل الثاني تطرقنا الى الدراسة الميدانية والتي شملت عينة من الدراسات في المؤسسات، وهذا من خلال إستبيان تم توجيهه الى مجموعة من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات والموظفين وإلى المدققين الداخليين.

فمن خلال هذه الخلاصة سنتناول ما توصل إليه من استنتاجات وكذا مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية بالإضافة إلى إقتراح بعض المواضيع في شكل آفاق في مواصلة البحث.

النتائج والتوصيات:

النائج:

بعد تحليل النتائج التي قمنا بها مع خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات حول مساهمة معايير التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسات تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وهي:

ـ ان تطبيق معايير التدقيق يؤدي إلى تحسين نظام الرقابة الداخلية، مما يساهم في كشف نقاط الضعف وتقوية آليات الضبط والمراقبة.

ـ إن الإلتزام بهذه المعايير يعزز من مصداقية المعلومات المالية ويزيد من ثقة الشركاء والمستثمرين في المؤسسة.

ـ إن الإلتزام بمعايير التدقيق يساهم بشكل ملموس في تحسين الأداء المالي في المؤسسات من خلال تحسين جودة التقارير المالية وإتخاذ قرارات أأكثر دقة

ـ إن نجاح وتطور مهنة التدقيق في الجزائر يتوقف على درجة تطبيق هذه المعايير

توصيات وإقتراحات:

ـ ضرورة إلتزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق معايير التدقيق بشكل فعال

ـ يجب العمل على تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة التي تجبر على إعتماد هذه المعاير وذلك بتحديد مسؤوليات والواجبات.

ـ تعزيز الشفافية المالية من خلال تحسين جودة الإفصاح المالي وضمان توفر المعلومات الدقيقة والموثوقة لجميع الأفراد والمصالح.

ـ دعم الهيئات الرقابية التي تلعب دور أكثر فعالية في مراقبة مدى إلتزام المؤسسات بمعايير التدقيق، من خلال تشريعات واضحة وآليات رقابية صارمة.

ـ ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير والتي تصدر عن هيئة المعايير والتدقيق والتأكيد الدولية IAASB.

ـ تشجيع البحوث والدراسات المستقبلية التي تربط بين التدقيق وتحسين الأداء المالي في مختلف القطاعات الإقتصادية.

آفاق الدراسة:

تفتح هذه الدراسة المجال أمام باحثين ومهتمين بالشأن المالي والتدقيق لمزيد من البعث والتعمق في العلاقة بين الإلتزام ومعايير التدقيق وتحقيق الكفاءة المالية داخل المؤسسات، ومن بين الأفاق المستقبلية التي يمكن التطرق إليها.

ـ دراسة تأثير تطبيق معايير التدقيق على الأداء المالي في قطاعات محددة (كالقطاع لصحي، الصناعي، البنكي)

ـ دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية ومدى إسهامهما في جلب إستثمارات أجنبية في الجزائر.

ـ تقييم دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل تطبيق معايير التدقيق وتحسين جودة الرقابة الداخلية

ـ تناولت الدراسة 4 إصدارات لمعايير التدقيق الجزائرية الصادرة لمجلس المعايير التدقيق والتأكيد الدولية IAASB حيث يبقى المجال مفتوحا أمام إصدارات أخرى لمعايير التدقيق الجزائرية

وفي الأخير نرجو أن يكون هذا البحث قد أسهم في توضيح دور معايير التدقيق ومدى إسهامه في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، وكأي بحث علمي لا يخلو من النقائص فهو يحتاج إلى تعديل وتحسين في المستقبل .

قائمة المراجع

أولًا :الكتب

1. الجعارات، خ. ج .(2007) .*معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS.* إثراء للنشر والتوزيع.

2. الخطيب، م. م .(2010) .*الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات* (الطبعة الأولى). دار الحامد للنشر والتوزيع.

3. الخطيب، م. م. (د.ت) .*الأداء المالي أثره على عوائد أسهم الشركات* .دار الحامد للنشر والتوزيع.

4. دحدوح، ح. أ.، والقاضي، ح. ي. (د.ت) .*مراجعة الحسابات المتقدمة: الإطار النظري والإجراءات العلمية* (الجزء الأول). دار الثقافة.

5. عبد الله، خ. أ .(2004) .*علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية* (الطبعة الأولى). دار وائل للنشر والتوزيع.

6. عبد الخالق، م .(2010) .*الإدارة المالية والمصرفية* (الطبعة الأولى). دار أسامة للنشر والتوزيع.

7. عبد الخالق، م. (د.ت) .*نفس المرجع السابق*.

8. عبد العزيز، النجار .(2008) .*أساسيات الإدارة المالية* (الطبعة الأولى). دار المكتب العربي.

9. العرابي، ف.، وعبد الرؤوف، ن .(2022/2021) .*استخدام القوائم المالية ودوره في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة سونلغاز للإنتاج والتوزيع بأدرار للفترة 2017–2020*)مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار.(

10. العشقر، أ. م .(2009) .*مقدمة في الإحصاء: مفاهيم وطرائق* .دار الثقافة للنشر والتوزيع.

11. الطاوي، م. إ .(2019) .*أهمية التدقيق والمراجعة المحاسبية في اتخاذ القرارات*)مذكرة ماجستير، تخصص تدقيق ومراقبة.(

12. المطارنة، غ. ف .(2006) .*تدقيق الحسابات المعاصرة* (الطبعة الأولى). دار المسيرة للنشر والتوزيع.

13. النعيمي، ع. ت .(2016) .*التخطيط المالي: اتجاهات معاصرة* .دار البازوري.

14. بوفليح، ن .(2019) .*دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي* .ديوان المطبوعات الجامعية.

15. جربوع، ي. م .(2000) .*مراجعة الحسابات* (الطبعة الأولى). مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

16. زغيب، م.، وبوشنقير، م .(2010) .*التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد* (الطبعة الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية.

17. شاهين، م. ع. ش .(2019) .*التحليل المالي والاستثماري ودوره في رفع الكفاءة الاقتصادية بالأسواق المالية* .دار الجامعي.

18. شعيب، ش .(2008) .*محاسبة المؤسسة* (الجزء الأول). مكتبة الشركة الجزائرية.

19. ع. ف. هيكل، ع. ف. (د.ت) .*المرجع السابق*.

20. ع. ف. هيكل، ع. ف. (د.ت) .*مرجع سابق*.

21. عمرة، إ. س. إ. أ. (د.ت) .*استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله*)أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة.(

22. فتيحة، ا.، وعبد الرؤوف، ن .(2021/2022) .*نفس المرجع السابق*.

23. فهمي، ع. ع. (د.ت) .*المرجع السابق*.

24. لطفي، أ. س. أ .(2007) .*إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة* .الدار الجامعية.

25. المالكي، م. م. (د.ت) .*تعلم برنامج مايكروسوفت إكسل 2003* .دار العلوم للنشر والتوزيع.

26. هندي، م. إ .(2003) .*الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر* (الطبعة الخامسة). المكتب العربي الحديث.

ثانيًا :المقالات العلمية

1. الحنافي، ح. ن.، وبن حمو، ع. م. (2022). المعايير الجزائرية للتدقيق ودورها الفعال في إرساء مبادئ حوكمة الشركات .*مجلة بوادكس*، 11(2)، 51.

2. الخنفر، م. ر.، والمطارنة، غ. ف. (2006). تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي .*دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة*، ص130.

3. دحدوح، ح. أ.، والقاضي، ح. ي. (د.ت) .*مرجع سبق ذكره*.

4. سعيدي، ز. (2017). معايير إعداد التقرير في الجزائر ومدى تطابقها مع معايير التدقيق الدولية: دراسة ميدانية .*مجلة الآفاق والدراسات الاقتصادية*، 2(3)، 187.

5. صويفي، ح.، وفؤاد، ع. (د.ت). مدى التزام مراجعي محافظ الحسابات بالمعايير الجزائرية للتدقيق .*مجلة المحاسب التدقيق والمالية*، جامعة الجيلالي بونعامة، 2(1)، 30.

6. عبدي، ز.، وحمادي، ن. (2020). مساهمة التدقيق في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية .*مجلة الواحات للبحوث والدراسات*، (1)13، 53.52–

7. المطارنة، غ. ف. (د.ت) .*مرجع سبق ذكره*.

8. نمر، ن. د. (2012). التحليل المالي: دراسة نظرية تطبيقية (الطبعة الأولى). دار البادية للنشر.

9. هشام، م. ش.، وآخرون. (2008). التحليل المالي: مدخل صناعة القرار (الطبعة الثالثة). دار وائل للنشر والتوزيع.

ثالثًا :الرسائل الجامعية

1. غنامية، خ. ح .(2016/2017) .*معايير التدقيق الداخلي كآلية للرفع من الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه – وحدة مستغانم*)مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.(

2. مخلوفي، ع. ه .(2015/2016) .*دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لنقل المسافرين شرق بلاد – قسنطينة) (EPE/TVA)* مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر – بسكرة.(

3. أوراغ، و .(2015/2016) .*أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة: دراسة حالة مطاحن الزيبان القنطرة – بسكرة*)مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر – بسكرة.(

رابعًا :الوثائق الرسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية. (7109، أكتوبر) .*مقرر يتضمن معايير التدقيق الجزائرية*، رقم 150.

2. وزارة المالية، المجلس الوطني للمحاسبة. (2016، 4 فبراير) .*مقرر رقم 002*.

خامسًا :مصادر إلكترونية

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين. (د.ت) .*ماهية معايير المراجعة الدولية* .) https://mouhasaba.yoo7.com/t189-topicتاريخ الاطلاع: 14 مارس 2025.(